

عبد المتعال الجبّري

حجرات الفرج بغير الاستئذان

فقهًا وسياسة

يطلب من : مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة - الجيزة ٩٢٧٤٧٠

الطبعة الأولى : ١٩٩٠
الطبعة الثانية : ١٩٩١
الطبعة الثالثة : ١٩٩٢
الطبعة الرابعة : ١٩٩٣

الطبعة الثالثة

ربيع الثاني ١٤٠٣ هـ - يناير ١٩٨٣ م

جميع الحقوق محفوظة

دار التوزيع الخيري
للطباعة والجدول
العدد ٣ من جلد المجلد
بيروت - جامعة الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أحمدك اللهم وأصلي وأسلم على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين • وبعد :

فقد تكتسفت محاولات مشعل الفتنة الوطنية عن اتهام شبابنا المسلم بالعمل على استمالة فتيات مسيحيات للزواج بهن ، فأجاب المسئولون الرسميون ، وعلى رأسهم رئيس الدولة بأن ما حدث لا يمثل ظاهرة اجتماعية ، وإنما هي قضية فردية لفتاة أحببت شابا كما يحدث بين أى فتى وفتاة فى عنفوان شبابهما ، ونضيف الى هذا أن الفتاة جامعية درست بحكم غريزة حب الاستطلاع الاسلام فاقترنت به كآى جامعى وجامعية رزقا التحرر المؤدى الى الاسلام •

وفى هذه الدراسة بيان للحكم الشرعى لتزوج المسلم بفتاة غير مسلمة سواء أكانت مشركة • أو كانت كتابية • • يدفع اليها وجوب تبصير شبابنا المسلم بالقضية وحكمها ، وتبصير النصارى بما يطمئنهم من حيث الشريعة فقها • فلا تخامرهم الوسوس من هذا الجانب ، وهى تنير الطريق لشبابنا فى الخارج وفى شمال أفريقيا ممن تصلى بلادهم بنار الزواج بالأجنبيات •

ورحم الله الدكتور الشيخ محمد يوسف موسى ، اذ كان
يقول : لو أن لى من الأمر شيئاً لأصدرت قانوناً يحظر الزواج
بالكتابات كما حظر الفقهاء بالاجماع الزواج بالمشركات
الموثنيات •

وقد قال البعض : هذه الفتوى جريئة وحاسمة ، لا ينبغي
الجهر بها •• وليس عندهم برهان ينقض ما ذكرناه ، بينما
استقبل القراء الكتاب بحماسة بالغة في طبعته السابقتين ، وهذا
يعنى التأييد للفكرة ، مما أوجب إعادة طبعه في ثوب قشيب ، مع
زيادات نافعة تزيل شبهات من التبس عليهم طريق الصواب •
وأسأله سبحانه أن يجعله بحثاً صائباً ومثمراً ما فيه خير العباد •

عبد المتعال محمد الجبرى

* * *

الفصل الأول

الزواج بالمشرقة والمأحقة

- اسقاط شرط الدين في الزواج .
- زواج المشرقة والمأحقة والمرتدة .
- زواج المهجنة .
- رأى المودودي .
- القيود على زواج المسلم بغير المسلمة .
- الزواج بالكتابيات في ديار الكفر .
- رأى الأستاذ سيد قطب .
- الكتابية المؤمنة بالثالوث أو البنوة .
- زواج الكتابي بمسلمة .
- علة تحريم المشرقة .
- اختلاف الدين والميراث .
- نصارى اليوم ليسوا كتابيين .
- من هم اهل الكتاب المقصودون في الآية ؟
- الزواج بغير المسلمة انحراف .
- مذهب الامامية .

1. The first part of the document is a list of the names of the members of the committee.

2. The second part is a list of the names of the members of the committee.

3. The third part is a list of the names of the members of the committee.

4. The fourth part is a list of the names of the members of the committee.

5. The fifth part is a list of the names of the members of the committee.

6. The sixth part is a list of the names of the members of the committee.

7. The seventh part is a list of the names of the members of the committee.

الزواج بالمشرقة والملاحدة

● اسقاط شرط الدين في الزواج :

من المصيحات الخبيثة والأفكار المغرضة التي ظاهرها الرحمة والحق وباطنها العذاب والباطل ، ما تروجه الماسونية بجمعياتها وصحفها وأقلامها من المساواة بين الأديان المعاصرة بملئها وشعوبها المختلفة ، وكأنه لا فرق بين دين ودين .

ولو أن اليهودية هي الدين الذى نزل على موسى . والنصرانية هي التي نزلت على عيسى — عليهما السلام — لكان من الممكن والجائز عقلا طرح القضية للمناقشة ، لأنها أديان سماوية تلتقى مع الاسلام في أصوله ، ثم هي في أصولها ونصوصها تنتهي الى حتمية الايمان بمحمد ﷺ وما أنزل عليه من وحى السماء : « مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه » (١) .

ولكن : أما وأن عيسى وموسى وغيرهما من المرسلين قد مضوا دون أن يدونوا لنا ما أرسلوا به ، وانما كل المسطور عن أديانهم هي أحلام وتأملات أتباع لهم وردود أفعال ومواقف مر بها أصحاب هذه الأديان كالتملود الذى نشأ على أسر بابل ، وكالأناجيل ما اعتمدته الكنيسة وما لم تعتمد ، وكالتفسيرات الدينية المختلفة التي نشأت في المجامع الكنسية بعد قرون من رفع عيسى عليه السلام نتيجة الصراع بين الوثنية الرومانية

(١) المائدة : ٤٨ .

وبين الطوائف المسيحية ، ثم بين الطوائف المسيحية نفسها •

أما والواقع أنه لم يبق من أديان السماء في الأرض محفوظا
الا الاسلام الذى حفظ في الصدور والسطور من أول لحظة نزل
فيها آية من السماء حتى الآن • فانه لعبث هازل أن يطلب من
مسلم في أدنى درجات الثقافة الاسلامية أن يقف هنيهة لسماع
هذه الخرافة الخبيثة المغرضة « المساواة » ، لأنه لن يستسيغ
قول قائل ان : القرآن مثل التوراة أو الانجيل أو غيرهما ، لا في
بلاغة النص ، ولا في اسناد الرواية واثبات النص برده الى
مصدره الأول ، ولا في المضمون • « وما يستوى الأعمى والبصير •
ولا الظلمات ولا النور • ولا الظل ولا الحرور • وما يستوى
الأحياء ولا الأموات » (١) •

هذا تصور المسلمين لأنفسهم ودينهم ، ويدرك غيرهم تماما
أن المسلمين على هذا النحو من التصور •

ويدرك المسلمون وغير المسلمين — الى جانب هذا — أن
المثقفين العلميين لا يقحمون أنفسهم في جدل حول الأديان • لأنهم
أغلقوا عليها أبواب الكنيسة كما نغلق أبواب المقابر على الموتى ،
فلا يزورها الا بعض الأوفياء لعظام القبر ، وهى زيارة عابرة ،
لا يرجع منها الزائر الا بمجرد عاطفة • • ويظل القبر مغلقا على
ما فيه لا يدري أحد من أسرارهِ شيئا الا الكهنة أو الحانوتى ،

(١) فاطر : ١٩ — ٢٢ •

وهي أسرار لا تتجاوز القشور الظاهرة التي تتجاوز أكفان الموتى وحليهم .

فإن قيل بعد هذا أنه يوجد لقاء بين الأديان وتلاحم بين أهلها قلنا أنه لم ولن يكون إلا لقاء الكذب والنفاق والعبث والضحك على الذقون ، لأنه لا يمكن أن يتم لقاء مع هذه الخافية إلا بهذه الصورة ، وإذا كان ديني لا يصح إلا إذا اعتقدت أنك يا مخالف على باطل حيث أنه لا يصح إلا الصحيح الذي معي والا كنت اتبعك ، وفي الوقت نفسه دينك لا يصح عندك إلا إذا اعتقدت أنني يامن أخالفك على باطل والا لتبعتنى . فكيف لا نقول : إن دعوى المساواة بين الأديان وأهلها أمر غير ممكن ولا معقول وستظل العقائد وشعائر الأديان القائمة اليوم مختلفة . ولا مساواة بينها . « ولا يزالون مختلفين . إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » (١) .

هذا بالرغم من أن أهل الأديان جميعا يجدون حقوقهم في الحياة مكفولة في تشريعات الاسلام ، حتى حق حرية الاعتقاد والنحلة ، لأنه « لا اكراه في الدين » (٢) .

من أجل هذا فإننا نحن المسلمين نكفر بالماسونية والبهائية وما انبثق عنهما من جمعيات كنادى الروتارى . ونكفر بغاياتها

(١) هود : ١١٨ ، ١١٩ . (٢) البقرة : ٢٥٦ .

الخبیثة التي تتستر وراء الكلمات البراقة (الأخوة — المساواة — الحرية) .

فباسم الأخوة والمساواة تلغى أو تتجاهل الحقائق الثابتة في أروقة هذه الأندية وفي مقدماتها اختلاف الشعوب والطوائف في الدين ، والنظرة الى الحياة الأولى والآخرة ، ووجدنا أسطورة البهائية التي تزعم أنها تحاول تجميع الأديان في دين جديد هو دين البهاء أشبه ما يكون بالمراقع التي يرتديها الدجالون في الموالد فيجعل نبيهم المزعوم نصوص كتابه مزقة من هنا ومزقة من هناك . آية من القرآن ، على اصحاح من الانجيل أو التوراة . مع فقرة من الزرادشتية ، وما هو بمريد تجميع البشر ، لأن هذا مستحيل بحكم الفطرة : « ولا يزالون مختلفين . الا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » (١) .

وانما المراد هو التمزيق الذي يصنعه « البهاء » في صفوف جميع المتدينين ليسهل للصهيونية والقوى المادية المتآخية معها أن تبتلع جميع العالم الذي زادت البهائية والماسونية من تمزيقه وتخديره .

البهائية تمزق والماسونية بدعواها الأخوة والمساواة المقتضيتين شعارهما الخبيث : اخلع دينك على باب المحفل الماسوني . لنعيش في ظلال الاخاء .

(١) هود : ١١٨ ، ١١٩ .

وقد تأثر بهذه الأفكار كثيرون . فكان أول ما قرأت لأبى شادى فى كتابه الذى سماه « الاسلام الحى » دعوة الى المساواة فى عقد الزواج بين الأديان ، فالمسلمة تتزوج من تشاء من أى ملة ونحلة ، ويتزوجها من يريد مهما اختلفت نحلته . وهكذا غير المسلمة تتزوج من تريد مهما اختلفت نحلته .

ثم قرأت نفس الرأى للدكتور عمر فروخ . وقد ناقش دليل تحريم زواج المسلمة بغير مسلم وتحريم زواج المسلم بالمشرقة وقال : ان آية التحريم التى فى البقرة : « **ولا تتكحوا** المشركات حتى يؤمن ، ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ، **ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا** » (١) .

هى آية منسوخة بآية المائدة الخامسة التى أباحت لنا طعام الكتابيين وزواج المحصنات منهن : « **وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم** » (٢) .

وهذه أفكار منحرفة ، وفضلا عن انحرافها عما هو مقرر فى الفقه الاسلامى فانها أفكار ضارة ببنية المجتمع ، وبنية الأسرة على السواء .

وفيما يلى عرض لبيان ما قيل عن الزواج بالمشرقة والملاحدة ثم عرض لمناقشة قضية زواج الكتابيات والأجنبيات .

(١) البقرة : ٢٢١ .

(٢) المائدة : ٥ .

● زواج المشركة والملاحدة والمرتدة :

قال ابن حزم : ولا يحل لمسلمة نكاح غير مسلم أصلاً ، ولا يحل لكافر أن يملك عبداً مسلماً . ولا أمة مسلمة أصلاً^(١) .
برهان ذلك قول الله عز وجل : «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن»^(٢)
وقال عز وجل : «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً»^(٣)
وقد اتفق العلماء بلا استثناء على أن المسلم لا يحل له
الزواج بالمشركة والملاحدة والمرتدة . أما المشركة فلقوله تعالى :
«ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن» . وأما الملاحدة فلأنها شر
من المشركات ، فإن المشركة تؤمن أساساً بوجود الله خالقاً للكون
ورازقاً ومحيباً ومميتاً ، ولكنها تضيف إليه شريكاً في ذلك . أما
الملاحدة فهي تكفر بمبدأ الإيمان بالله ثم آمن بالطبيعة مبدأ ونهاية
من الملاحدة من أنكر الإيمان بالله ثم آمن بالطبيعة مبدأ ونهاية
ومسيرة للحياة فلها الأبدية والأزلية ، ومنها ينبثق كل الأفكار
والمعايير والقيم ، فجعلوها وثناً أكبر من كل أوثان العالم ، ولكنه
وثن لا يقرب إلى الله زلفى ، كما يقول الوثنيون ، إذ أن هؤلاء
الملاحدة لا يؤمنون بالله أصلاً .

وأما المرتدة — حتى لو اعتنقت ديانة كتابية ، كالنصرانية أو

(١) المحلى ج ١١ — المسألة ١٨٢٢ .

(٢) البقرة : ٢٢١ . (٣) النساء : ١٤١ .

اليهودية ، فانه لا يحل نكاحها بعد الردة ، لأنها بردتها اقتضت تنفيذه حكم الاعدام فيها . لقوله عليه الصلاة والسلام : « من بدل دينه فاقتلوه » .

وما قلناه في زواج المسلم بالمشركة والملاحدة والمرتدة نقوله في زواج المسلمة بواحد من المشركين أو الملحدين أو المرتدين . فقد قال الله سبحانه « ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا » (١) ، ولأن الملاحد شر من المشرك ، والمرتد محكوم عليه بالاعدام كما ذكرنا .

ومن المرتدين والمرتدات البهائية والقاديانية ، ومن الملاحدة الوجوديون والشيوعيون والماسونيون ، أعضاء جماعة التسلح الخلقى .

ووقائع الحال في عهد الرسول تدل على هذا ، فقد روى أبو داود والنسائي والترمذي أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي . كان يحمل أسارى من المسلمين الذين احتبسهم القرشيون في مكة وعجزوا عن الخلاص من أيدي قريش ، وكان وأعد رجلاً من أسارى مكة بحمله . قال مرثد : فجئت حتى انتهيت الى ظل حائط (٢) من حوائط مكة في ليلة مقمرة ، فجاءت «عناق» فأبصرت سواد ظل تحت الحائط فلما انتهت الى عرفتتى فقالت : مرثد ؟ فقلت : مرثد . فقالت : مرحبا بك وأهلاً . هلم فبت عندنا . (١) البقرة : ٢٢١ . (٢) حائط : حديقة .

الليلة • فقلت : يا عناق حرم الله الزنا • فقالت (صائحة) :
يا أهل الخيام • هذا الرجل يحمل أسراكم فتبعنسى ثمانية ،
ودخلت الحديقة : فانتبهت الى غار أو كهف ، فدخلت فجاءوا
حتى قاموا على رأسى فبالوا ، فظل بولهم على رأسى ، فأعماهم
الله عنى ، ثم رجعوا فرجعت الى صاحبى فحملته وكان رجلا
ثقيلا حتى انتهيت الى الاذخر^(١) ففككت عنه أحبله • فجعلت
أحمله ، ويعننى حتى أتيت به المدينة ، فأتيت رسول الله ﷺ
فقلت : يا رسول الله .. أنكح عناق ؟ أنكح عناق ؟ مرتين ، فأمسك
رسول الله ﷺ فلم يرد على شيئا حتى نزلت : « الزانى لا ينكح
الا زانية أو مشركة »^(٢) ، فقال رسول الله ﷺ : يا مرثد الزانى
لا ينكح الا زانية أو مشركة ، فلا تنكحها •

وهى تجمع الوصفين الذى يكفى أحدهما لوجوب الابتعاد
عنها •

● زواج المهجة :

والكتابية التى ليس أبواها مع كتابيين لا تعد كتابية خالصة ،
وقد قال الحنابلة بأنها تحرم على المسلمين •
وقال الشافعية : اذا كان أبوها غير كتابى نسبت اليه ،

(١) مكان تكثر به حشائش الاذخر • وهو نوع من الخلفاء
رائحته طيبة • (٢) النور : ٣ •

وبهذا لا تعد كتابية ، فيحرم زواج المسلم بها ، فإذا كانت الأم غير كتابية لم ينكحها مسلم ، وبعض الشافعية قالوا انها تلحق بالكتابيات (١) .

هكذا نجد العلماء الذين قالوا بزواج المسلم للكتابية يحاولون تضيق الدائرة بكل سبيل ، رحمهم الله ، لا يمنهم من إغلاق الباب في وجه كل كافرة الا شدة الورع ، وربما الخوف من أن يخالفوا ما عليه الجمهور ، فقالوا بالكراهية ، وهي في واقعهم العملى أخذت صورة التحريم .

● رأى المودودي :

قال الامام أبو الأعلى المودودي : « ان الزواج في غير المسلمين ان جاز للرجال مع الكراهية — ومع القول بتحريمه عند البعض — فالاتفاق على أنه « لا يجوز للنساء أبدا » « لا هن حل لهن ولا هم يحلون لهن » (٢) .

وذلك أن فطرة المرأة اندفاعية : وفيها القابلية للانصياع أكثر من الصوغ : وهي أسرع ما تكون الى قبول تأثير الرجل وتأثير بيئته ، ولا تكون في الحياة العائلية عموما الا منقادة للرجل ، فهي اذا تزوجت رجلا من غير المسلمين خيف عليها — بنسبة تسعين في المائة في أقل الاحتمالات ، أن تنقطع عن الاسلام

(١) المغنى لابن قدامة ٦ / ٥٩٢ . (٢) المتحفة : ١٠ .

وحضارته الى الأبد ، وخيف عليها بنسبة مائة في المائة أن تكون
فريستها التي تنجبها على ملة الكفر .

فكان من مقتضى المصالح والحكم كلها أن يحرم على المرأة
المسلمة الزواج برجل من غير المسلمين تحريماً قاطعاً . ولا يفتح
باب الرخصة للزجل المسلم في زواج غير المسلم الا عند اشتداد
الحاجة الحقيقية » كالسهم ان أبيح استعماله للعلاج . . فانه
لا يباح الا لدفع ضرر شر منه .

● القيود على زواج المسلم بغير المسلمة :

ثم قال : وغير المسلمين قسمان : قسم هو أبعد ما يكون عن
الاسلام وحضارته وعقائده كالوثنيين والملاحدة . وهؤلاء يحرم
الزواج منهن بتاتا ، وقسم قريب بعض الشيء كالكتابيين الذين
يؤمنون بالله والآخره . وقد أبيح للمسلمين نكاحهن عند
الضرورة حتى لا يقعوا في الحرام : كما في آية (المائدة) . ويلاحظ
أن الآية مختومة بقوله تعالى : « ومن يكفر بالايمان فقد حبط
عمله وهو في الآخرة من الخاسرين » (١) .

وفي هذا تنبيه على أن الزواج بامرأة غير مسلمة فيه خطر
على الايمان ، فالظاهر أن الشريعة اذا كانت قد أباحت للمسلمين

(١) المائدة : ٥ .

مثل هذا العمل الخطير ، فانما قد أباحتهم في ظروف غير عادية
ولحاجات غير عادية .

وهي اباحة بمنزلة الرخصة . وقد حذر عمر من ذلك — مع
غلبة الاسلام في زمانه قائلًا : انه يخشى أن تتسرب بذلك نساء
مومسات من أهل الكتاب الى أمتنا ، فخير للمسلمين ألا ينتفعوا
بهذه الرخصة . فزواج المسلم بهن فوق الكراهية^(١) .
كما قال أبو الأعلى : لقد دخلت الغربيات في الكيان
الاجتماعي للمسلمين ثم عملن ما وسعهن لاستئصال الحضارة
الاسلامية ، وأخطر من ذلك وأفطع ما ظهر عن هذه الفتنة من
النتائج السياسية التي لا يستطيع مسلم معها أن يتمالك نفسه
عن الأسف والحزن^(٢) .

● الزواج بالكتابيات في ديار الكفر :

قال بعض اخواني : الزواج بالكتابيات بعد ما رأينا من
مضاره ونحن في الغرب ، ينبغي أن يكون حله كحل لحم الميتة
للمضطر في بلاد الكفر كأوروبا وأمريكا . ومع تقزز قائله هذا
من فتوى حل الكتابية ضرورة لجالياتنا بالغرب ، فاني أطرح
وجهة نظر آخرين متخصصين في الشريعة الاسلامية .

(١) الاسلام في مواجهة التحديات المعاصرة : ص ١٢٧ — ١٢٩
ط. دار القلم^(٢)
(٢) المرجع السابق ص : ١١٠ .

قال الدكتور يوسف القرضاوى فى كتابه «الحلال والحرام» :
« واذا كان عدد المسلمين قليلا فى بلد — كجالية من الجاليات
مثلا — فالراجح هنا أن يحرم على رجالهم زواجهم بغير المسلمات ،
لأن زواجهم بغيرهن بهذا الحال — مع حرمة زواج المسلمات
من الآخرين — قضاء على بنات المسلمين ، أو على فئة غير قليلة
منهن بالكساد والبوار ، وفى هذا ضرر محقق على المجتمع المسلم ،
وهو ضرر يمكن أن يزال بتقييد هذا المباح ، وتعليقه الى حين» (١)

* * *

● رأى الأستاذ سيد قطب :

النكاح — وهو الزواج — أعمق وأقوى وأدوم رابطة
تصل بين اثنين من بنى الانسان ، وتشمل أوسع الاستجابات التى
يتبادلها فردان ، فلا بد اذن من توحيد القلوب ، والتقاءها فى عقدة
لا تحل ، ولكى تتوحد القلوب يجب أن يتوحد ما تنعقد عليه .
وما تتجه اليه ، والعقيدة الدينية هى أعمق وأشمل ما يعمر النفوس
ويؤثر فيها ويكيف مشاعرها ، ويحدد تأثراتها واستجاباتها ،
ويعين طريقها فى الحياة كلها ، وان كان الكثيرون يخدعون أحيانا
كمون العقيدة أو ركودها ، فيتوهمون أنها شعور عارض يمكن
الاستغناء عنه ببعض الفلسفات الفكرية ، أو المذاهب الاجتماعية ،

(١) الحلال والحرام فى الاسلام — للدكتور يوسف القرضاوى
نشر مكتبة وهبة — ط ١٤ — ١٩٨٠ — ص ١٥٦ .

وهذا وهم وقلة خبرة بحقيقة النفس الانسانية ، ومقوماتها الحقيقية ، وتجاهل لواقع هذه النفس وطبيعتها .

ولقد كانت النشأة الأولى للجماعة المسلمة في مكة لا تسمح — في أول الأمر — بالانفصال الاجتماعي الكامل الحاسم ، كالانفصال الشعوري الاعتقادي الذي تم في نفوس المسلمين ، لأن الأوضاع الاجتماعية تحتاج الى زمن وإلى تنظيمات مترتبة . فلما أن أراد الله للجماعة المسلمة أن تستقل في المدينة ، وتتميز شخصيتها الاجتماعية كما تميزت شخصيتها الاعتقادية ، بدأ التنظيم الجديد يأخذ طريقه ، ونزلت هذه الآية : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » (١) نزلت تحرم انشاء أى نكاح جديد بين المسلمين والمشركين .

فأما ما كان قائما بالفعل من الزيجات فقد ظل الى السنة السادسة للهجرة ، حين نزلت في الحديدية آية سورة الممتحنة : « يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ، الله أعلم بايمانهن ، فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار ، لا من حل لهن ولا هم يحلون لهن ، وآتوهن ما أنفقوا » (٢) .

الى قوله : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » (٣) فانتهت آخر الارتباطات بين هؤلاء وهؤلاء .

(٢) الممتحنة : ١٠

(١) البقرة : ٢٢١ .

(٣) الممتحنة : ١٠ .

لقد بات حراماً أن يربط الزواج بين قلبين لا يجتمعان على عقيدة . انه في هذه الحال رباط زائف واه ، انهما لا يلتقيان في الله ، ولا تقوم على منهجه عقدة الحياة ، والله الذي كرم الانسان ورفعه على الحيوان يريد لهذه الصلة ألا تكون ميلاً حيوانياً ولا اندفاعاً شهوانياً ، انما يريد أن يرفعها حتى يصلها بالله في علاه ، ويربط بينها وبين مشيئته ومنهجه في الحياة وطهارة الحياة ، ومن هنا جاء ذلك النص الحاسم الجازم :
« ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » (١) .

فاذا آمن فقد زالت العقبة الفاصلة ، وقد التقى القلبان في الله فسلمت تلك الآصرة ، وقويت بتلك العقدة الجديد ، عقدة العقيدة « ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم » (١) .

فهذا الإعجاب المستمد من الغريزة وحدها ، لا تشترك فيه مشاعر الانسانية العليا ، ولا يرتفع عن حكم الجوارح والحواس . . . وجمال القلب أعمق وأعلى ، حتى لو كانت المسلمة أمة غير حرة ، فان نسبها الى الاسلام يرفعها عن المشركة ذات الحسب ، انه نسب في الله ، وهو أعلى الأنساب .

« ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ، ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم » (١) .

(١) البقرة : ٢٢١ .

القضية نفسها تتكرر في الصورة الأخرى ، تأكيداً لها ،
وتدقيقاً في بيانها ، والملة في الأولى هي الملة في الثانية . « أولئك
يدعون إلى النار والله يدعوا إلى الجنة والمغفرة بأذنه ، ويبين
آياته للناس لعلهم يتذكرون » (١) . ان طريق المشركين والمشركات
إلى النار ودعوتهم إلى النار ، وطريق المؤمنين والمؤمنات هو
طريق الله ، والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بأذنه ، فما أبعد
دعوتهم اذن من دعوة الله .

ولكن أو يدعو أولئك المشركون والمشركات إلى النار ؟ ومن
الذى يدعو نفسه أو غيره إلى النار ؟ ولكنها الحقيقة الأخيرة
« إلى النار » ، يختصر السياق إليها الطريق : ويبرزها من أولها
(دعوة إلى النار) بما أن مآلها إلى النار ، والله يحذر من هذه
الدعوة المردية (المهلكة) « ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون » (١)
فمن لم يتذكر ، واستجاب لتلك الدعوة — أى فترج المسلم
مشركة تدعوه إلى النار ، أو تزوجت المسلمة مشركاً يدعوها إلى
النار — فهو الملووم .

* * *

● الكتابية المؤمنة بالنالوث أو البنوة :

يقول الأستاذ سيد قطب :

وهناك خلاف فقهي في حالة الكتابية التي تعتقد أن الله ثالث

(١) البقرة : ٢٢١

ثلاثة ، أو أن الله هو المسيح ابن مريم ، أو أن العزيز ابن الله ،
أهى مشركة محرمة ، أم تعتبر من أهل الكتاب وتدخل فى النص
الذى فى المائدة « اليوم أحل لكم الطيبات » « والمحسنات
من الذنب أوتوا الكتاب من قبلكم » (١) .

والجمهور على أنها تدخل فى هذا النص . ولكنى أميل
إلى اعتبار رأى القائل بالتحريم فى هذه الحالة ، وقد رواه
البخارى عن ابن عمر رضى الله عنه قال : قال ابن عمر : « لا أعلم
شركاً أعظم من أن تقول النصرانية ربها عيسى » (٢) .

على أن هناك اعتبارات عملية قد تجعل المباح من زواج
المسلم بكتابية مكروها قال الطبرى : وكره عمر ذلك لئلا يزهد
الناس فى المسلمات ، أو لغير ذلك من المعانى .

وفى رواية : قال عمر لحذيفة : « المسلم يتزوج النصرانية ..
والمسلمة ؟ » أى ومن يتزوج المسلمة ؟

ثم قال الشهيد سيد قطب : « ونحن نرى اليوم أن هذه
الزيجات شر على البيت المسلم ، فالواقع أن الزوجة اليهودية
أو المسيحية أو اللادينية تصبغ بيئتها وأطفالها بصبغتها ، وتخرج
جيلاً أبعد ما يكون عن الاسلام ، وبخاصة فى هذا المجتمع

(١) المائدة : ٥ . (٢) فتح البارى : ج ٩ ص ٤١٦ .

الجاهلي الذي نعيش فيه ، ولا يمك من الاسلام الا بخيوط
شكلية واهية تقضى عليها القضاء الأخير زوجة تجيء من هناك .

* * *

● زواج الكتابي بمسلمة :

يهاجم سيد قطب هذه الدعوة الخبيثة التي دعا اليها
عمر فروخ وأبو شادي في المهجر قائلًا :

ان زواج الكتابي من مسلمة محذور ، لأن الأطفال يدعون
لآبائهم بحكم الشريعة الاسلامية ، كما أن الزوجة هي التي
تنتقل الى أسرة الزوج وقومه وأرضه بحكم الواقع ، فتعيش
بعيدا عن قومها ، وقد يفتنها ضعفها ووحدتها هنالك عن اسلامها ،
كما أن أبناءها يدعون الى زوجها ، وقد يدينون بدين غير دينها ،
بحكم سلطان البيئة ، والاسلام يجب أن يهيمن دائما^(١) .

* * *

● علة تحريم المشركة :

عندما نزل تحريم المشركات « ولا تنكحوا المشركات حتى
يؤمن »^(٢) ختم الله الآية بقوله سبحانه : « أولئك يدعون
الى النار »^(٣) .

(١) في ظلال القرآن ٢ / ٢٣٩ - ٢٤١ .

(٢) البقرة : ٢٢١ .

قال الامام الرازى : « والوصف اذا ذكر عقيب الحكم ، وكان الوصف مناسبا للحكم فانه يكون — فى الظاهر — علة ذلك الحكم ، وكأنه قال حرمت عليكم نكاح المشركات لأنهن يدعون الى النار .

واذا كنا نعرف فى أصول الفقه أن الأحكام الشرعية تدور مع العلة ، ونعلم أيضا أن اليهود والنصارى يشتركون فى هذه العلة علمنا أن زواج الكتابية بمسلم محظور ، وقياسا يحكم بتحريم الزواج بالكتابيات جميعا . .

* * *

● اختلاف الدين والميراث :

قال جلال الدين أحمد النورى : اذا كان اختلاف الدين من موانع الميراث ، والارث قد يكون مبلغا زهيدا من المال ، أو عرضا تنافها من عروض التجارة ، فلماذا لا يكون اختلاف الدين مانعا من موانع الزواج ، والزواج أساس لبناء أسرة ومجتمع يترتب عليه نتائج دائمة ذات أثر كبير وبعيد فى حياة الأفراد والمجمعات ؟

* * *

● نصارى اليوم ليسوا كتابيين :

قال الامام الشافعى : أهل الكتاب يعنى بهم اليهود والنصارى من أصل اسرائيلى . وأما الأمم الأخرى التى انتحلت

اليهودية أو النصرانية فلا تطلق عليهما كلمة « أهل الكتاب » ،
لأنه ما أرسل موسى ولا عيسى عليهما السلام إلا لبني إسرائيل ،
وما كانت دعوتهما لغيرهم من أمم الأرض^(١) .

ولعل الشافعي يستند في هذا إلى الحديث الصحيح المرفوع
إلى رسول الله ﷺ : « وكان النبي يبعث في قومه خاصة
ويعتث إلى الناس عامة » .

وهذا الذي قاله الرسول موجود في كتابهم المقدس ، فعندما
نادت المسيح امرأة ولم يرد عليها ، ونبهه حواربيوه إلى ذلك
قال لهم : « ما بعثت إلا لخراف بني إسرائيل الضالة » .

وفي تفسير الآية « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم »^(٢)
قال البغوي في تفسيره « وطعام الذين أوتوا الكتاب »
يريد ذبائح اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم من سائر
الأمم قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم حلال لكم . فأما
من دخل في دينهم بعد مبعث محمد ﷺ فلا تحل ذبيحته .

وهكذا قال الخازن وأضاف قائلا : فأما من دخل دينهم بعد
مبعث النبي ﷺ وهم متنصرو العرب من بني تغلب فانهم لم
يتمسكوا بشيء من النصرانية إلا بشرب الخمر ، وبه قال
ابن مسعود . ومذهب الشافعي أن من دخل في دين أهل الكتاب

(١) الإسلام في مواجهة التحديات : ص ١٠٧ .

(٢) المائدة : ٥ .

بعد نزول القرآن فإنه لا تحل ذبيحته . وعن أحمد روايتان
أحدهما يوافق الشافعى فى قوله . وأجمعوا على تحريم ذبائح
المجوس وسائر أهل الشرك ومن لا كتاب له^(١) كالشيعيين مثلا .
ومن هذا يتبين أن الذين تحل ذبائحهم من أهل الكتاب
اليوم ومن بعد رسول الله ﷺ هم موضع خلاف بين العلماء
أيضا .

وما روى من أن رسول الله ﷺ أكل ذراع ماعز قدمته له
يهودية ، فذلك محمول على أن ذلك الحل مرتبط بالكتابات اللاتى
كن قبل المبعث . . وهذا الشرط للحل مذكور فى الآية بعد ذلك
وهو قوله سبحانه « من الذين أوتوا الكتاب »^(٢) قيد ذلك بقوله
« من قبلكم »^(٣) — وربما كان هذا أولى من قولنا فيما كتبناه
عن النسخ بأن قيد « من قبلكم » ينسحب على موضوع الزواج
دون الذبائح لعموم بلوى الحاجة الى الطعام . ولو أنه قيل : إنما
حذف القيد « من قبلكم » عند ذكر الذبائح وذلك استغناء
بذكره فى المعطوف بعده ، لكان قولنا سائغا . . والعمل به من
الورع وتوقى الشبهات .

فالكتابين — على هذا — جيل قد انقرض ، وتسميتهن
كتابين إنما هو باعتبار ما كان كما قال بعض العلماء — ولفظ

(١) تفسير الخازن وبهامشه البغوى ١٢/٢ .

(٢) المائدة : ٥ .

كتابيين تعبير عن هوية لجنس ثلاثت معاملة ، ذلك لأن دين نصارى العرب هو الحنيفية ، فتنصرهم بالمعنى المعاصر لا يجعلهم كتابيين ، وكذلك كل وثنى يتحول الى النصرانية أو اليهودية ، لا يعد كتابيا (١) .

قال الشافعى : لا أعلم فى هذا خلافا . وهكذا روى عن على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

وأخرج الشافعى عن عطاء أنه قال :

ليس نصارى العرب بأهل كتاب ، إنما أهل الكتاب هم بنو اسرائيل والذين جاءتهم التوراة والانجيل ، فأما من دخل فيهم من الناس فليس منهم .

وقال ابن قدامة : وأهل الكتاب الذين هذا حكمهم هم أهل التوراة والانجيل . قال الله تعالى : « أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا » (٢) .

فأهل التوراة : اليهود والسامرة ، وأهل الانجيل النصارى ومن وافقهم فى أصل دينهم من الافرنج والأرمن وغيرهم .

وأما الصابئون فاختلف فيهم السلف كثيرا . فروى عن أحمد أنهم جنس من النصارى .

وعن أحمد : بلغنى أنهم يسبتون ، فهؤلاء أذن يشبهون اليهود .

(١) المغنى ٥٩٠/٦ - ٥٩١ . (٢) الأنعام : ١٥٦ .

١ - والصحيح فيهم أنهم كانوا يوافقون النصارى
أو اليهود في أصل دينهم ، ويخالفونهم في فروعهم ، فهم ممن
وافقهم .

وان خالفهم في أصل الدين فليسوا منهم .
٢ - وأما من سوى هؤلاء من الكفار مثل المتمسك بصحف
ابراهيم وشيث وزبور داود فليسوا بأهل كتاب ولا تحل
مناكحتهم ولا ذبائحتهم . وهذا قول الشافعى أيضا » .
واذا طبقنا هذا الكلام القديم على واقع النصارى واليهود
ف نجد الأمرين :

١ - فقد أصبح النصارى في العالم جميعا يخالفون في
الأصول والفروع مخالفات تشهد بها كثرة مجامعهم وتعدد
كنائسهم التى تتكاثر سنويا بالانشقاقات المذهبية بما لم
يعد سراً .

٢ - أن المتمسك بصحف ابراهيم وشيث ومزامير داود ومن
جاء من قبل عيسى من الرسل ، وما كتبه الحواريون بعده هو
رصيد الكتابيين اليوم ، فالعهد القديم والعهد الجديد ، يحتوى
على ما ذكر من هذه الصحف .

ومن ثم فإن من يسمون كتابيين اليوم لا ينطبق عليهم
وصف الكتابيين في مصطلح وتحديدات الحنابلة ، كما أنه
لا ينطبق عليهم في مصطلح الامام الشافعى .

* * *

● من هم أهل الكتاب المقصودون في الآية ؟

قال الأستاذ جلال الدين أحمد النورى : « ان المسيحيين الذين يعيشون في أيامنا (القرن العشرين الميلادى أو الخامس عشر الهجرى) ليسوا هم النصارى الذين عناهم الله تعالى في القرآن الكريم بقوله « أهل الكتاب » فالنصارى في صدر الإسلام فريقان : فريق يدخل أفرادہ في حكم الآية الكريمة الواردة في سورة المائدة : « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من الله الا اله واحد » (١) .

ثم فريق آخر لا يدخل أفرادہ في حكم هذه الآية . ويوافق الإسلام فيما يقوله عن عيسى عليه السلام فيحل زواج نسائهم ، وهذا هو ما يفسر قول حبر هذه الأمة وترجمان القرآن ابن عباس اذ يقول : « من نساء أهل الكتاب من تحل لنا ومنهن من لا تحل لنا » (٢) .

وقد جاء في كتاب ديوان البدع (ص ٤٥) للمطران فرحات : « وهناك فرقة مسيحية تقول في أواخر القرن الثانى للميلاد « تسيانوس » ان الانجيل تبدل وتغير .

وهناك أسقف على الاسكندرية « باسيلئوس » قال : ان

(١) المائدة : ٧٣ .

(٢) مفاتيح الغيب للفخر الرازى ج ٣ ص ٢٧٤ .

المسيح ليس باله وهو مخلوق من لا شيء في الزمن ،
وليس أزليا •

وهناك نسطور أسقف القسطنطينية في عام ٢٠٤ م كان
يقول : ان مريم العذراء ليست يوالدة الله ، لأجل أن الله
لا يمكن أن يولد من إنسان •

وهناك راهب نسطوري من نجران التي بدمشق في عام
٦١٨ م أتى تلك الهجرة بأربعة أعوام كان يقول : ان المسيح
لم يصلب ولم يقتل بل شبه به ، أي كما يقول القرآن « وما قتلوه
وما صلبوه ولكن شبه لهم » (١) •

وفي عام ٦٣٨ م (١٦ هـ) كان في القدس بطريرك سلم
مدينة القدس لعمر بن الخطاب قبل أن يموت بعام واحد ، لأن
المزوم كانوا يضطهدونه ورعيته دينيا واقتصاديا واجتماعيا ،
وبعد أن تسلم عمر بن الخطاب المدينة طاف البطريرك نفسه مع
الخليفة على الآثار الدينية فيها •

● الزواج بغير المسلمة انحراف :

ان الثبارح لا يريد أن يحقق بالزواج المصالح الدنيوية
والعمرانية فحسب ، بل يريد أن يحقق به المصالح الدنيوية

(١) النساء : ١٥٧ .

والروحانية معا ، يريد أن يستعين به في إصلاح الأخلاق ، وفي تطهير المجتمع من الرذائل وفي إقامة نظام إسلامي خالص للمجتمع . وفي اخراج أمة مؤمنة بالله عاملة على إعلاء كلمته ، ولذلك اختير في تكوين لبنات المجتمع وهي الأسر ، أن تكون لحمتها وسداها إسلامية . ففي سنن ابن ماجه : « ولكن تزوجوهن على الدين ، فلأمة خرقاء سوداء ذات دين أفضل » ولا يمكن أن يخرج الى حيز الوجود مجتمع إسلامي صالح إلا بازدياد أمثال هؤلاء الرجال والنساء ، ومن المحال أن ينتج جيل مسلم صالح إلا من بطون أمثال هؤلاء الأمهات .

ولقد اشترط الفقهاء في الزواج الكفاءة بين الزوجين ، وما هذا إلا ليكون الزوجان على أكبر قسط ممكن من التوافق والتواءم فيما بينهما ، لأن التوافق والتواءم لا يولد المودة والرحمة بينهما فحسب ، بل هو أنفع ما يكون للمجتمع كله ، وعليه تتوقف مصلحة الأجيال القادمة وسعادتها ، ولذا فإن الزوجين إذا لم يكن بينهما توافق في الدين والاعتقاد ، فإن العلاقة بينهما لا تعدو الاتصال الجسدي ، الأمر الذي يعتبر من وجهة نظر الاجتماع عقما خالصا ، أو في حكم العقم .

وفضلا عن هذا فإن الزوجة غير المسلمة لا بد أن تزوج في الأسرة المسلمة عادات غير إسلامية ، تطبعت بها ، ولو دون قصد ، ولا بد أن يتناثر شرر هذا العضو الفاسد (المرأة غير المسلمة) الى الأسر القريبة منها في المجتمع ، بل لا بد لزوجها بالذات أن

يتأثر بها ولا يسلم من تأثيراتها . فهو اذا هام بها خلع ربقة الدين من عنقه ، وأقل ما ينتلئ به أن يشاهد بأم عينه كثيراً من أخلاق الاسلام وقيمه ، ومقومات حضارته تداس في بيته علناً ، ثم يصبر على ذلك صبر الكرام المتسامحين ، ويشب أولاده على تبليد الحس والمشاعر الاسلامية كلما دبست حرمت هذا الدين ، أو خولفت تعاليمه ، ومع الزمن يصبح ويمسى عاجزاً عن الأمر بالمعروف ، وعن النهي عن المنكر ، ويصبح ويمسى ولا يحس في قلبه نار الغيرة تدفع به الى مقاومة من يستتبع حرمت الأمة : ديناً أو أرضاً أو عرضاً .

أما اذا لم يصبر على مقومات دينه تداس من زوجته النصرانية أو اليهودية في بيته صبر الكرام كما قلنا . وغضب ، فانه يوماً سيتحطم وجدانياً ان كظم غيظه ، أو يتحطم بيته ان كثر عن أنيابه . . . ويومئذ يقال : ليت ما كان ذلك الزواج الذي لا يلتقي على مشاعر الايمان ، ويتعاقق على الدين .

* * *

● مذهب الامامية :

وقد حرم الامامية زواج المسلم بالكتابية تمسكا بقوله تعالى : « ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمن » (١) وقوله : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » (٢) .

(١) البقرة : ٢٢١ . (٢) الممتحنة : ١٠ .

وقال اسحق بن ابراهيم بن حربى : ذهب قوم فجعلوا الآية التى فى البقرة هى الناسخة ، والتى فى المائدة هى المنسوخة — يعنى « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب » فحرموا نكاح كل مشركة ، كتابية كانت أو غير كتابية^(١) .

وبعد هذا نعرض أهم القضايا والحقائق التى لا يقبل معها القول باباحة زواج الكتابيات — هكذا مطلقا دون أى احتراش ودون أى قدر من الغضاضة .

* * *

(١) مجلة أضواء الشريعة : ع : ٩ من ٣٤٧ و ٣٤٠ — بحث: حكم تزوج المسلم بغير المسلمة للشيخ صالح بن عبد الرحمن الاطرم . الاستاذ المساعد بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية — تصدرها كلية الشريعة بالرياض .

1. The first part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $f(x)$ defined by the equation $f(x) = \int_0^x f(t) dt$. It is shown that $f(x)$ is a constant function, i.e. $f(x) = C$ for all x .

2. In the second part, we consider the function $f(x)$ defined by the equation $f(x) = \int_0^x f(t) dt + x$. It is shown that $f(x)$ is a linear function, i.e. $f(x) = ax + b$ for some constants a and b .

3. In the third part, we consider the function $f(x)$ defined by the equation $f(x) = \int_0^x f(t) dt + x^2$. It is shown that $f(x)$ is a quadratic function, i.e. $f(x) = ax^2 + bx + c$ for some constants a , b , and c .

4. In the fourth part, we consider the function $f(x)$ defined by the equation $f(x) = \int_0^x f(t) dt + x^3$. It is shown that $f(x)$ is a cubic function, i.e. $f(x) = ax^3 + bx^2 + cx + d$ for some constants a , b , c , and d .

5. In the fifth part, we consider the function $f(x)$ defined by the equation $f(x) = \int_0^x f(t) dt + x^4$. It is shown that $f(x)$ is a quartic function, i.e. $f(x) = ax^4 + bx^3 + cx^2 + dx + e$ for some constants a , b , c , d , and e .

الفصل الثاني

خطر الزواج بالكتابيات

- زواج الكتابيات في الجاهلية
- زواج الكتابيات في صدر الاسلام .
- مذهب عطاء بن رباح .
- مذهب الاباضية - الدروز .
- دعوى نسخ آيى البقرة والمتحنة .
- بطلان دعوى النسخ .
- العمل بالآيتين في عهد النبى والصدىق .
- اباحة الكتابيات ممن كن قبل الاسلام .
- قيد الايمان لمن كن كتابيات .
- شرط ايمان الائمة بمتد الى الحرائر .
- علة الفسخ بالردة .
- النهى عن المودة والموالة صيفة للتحريم .
- تأكيدات (المتحنة) تنافسى النسخ .
- الشرك اصطلاح لكل كافر .
- السنة تسوى فى التعبير بين المجوس والكتابيين .
- اندراج الكتابيات فى المشركات .
- هل العطف يقتضى المغايرة؟
- الخبيئات للخبئين .
- لاحلال الا الطيب .
- القائلون بتخصيص المشركات بغير الكتابيات .
- تطبيق شروط القائلين باباحة الكتابيات .

bioRxiv preprint doi: <https://doi.org/10.1101/2020.05.14.243481>; this version posted May 14, 2020. The copyright holder for this preprint (which was not certified by peer review) is the author/funder, who has granted bioRxiv a license to display the preprint in perpetuity. It is made available under aCC-BY-NC-ND 4.0 International license.

حظر الزواج بالكتابيات

● زواج الكتابيات في الجاهلية :

روى الطبري في تاريخه^(١) أن « العبد » والد طرفة لما مات كان طرفة لا يزال صغيرا فأقام أعمامه أنفسهم أوصياء عليه وعلى حقه وحق أمه « وردة » من مال أبيه ، ولم يقسم ماله . فقال :

ما تنتظرون بحق وردة فيكم صغر البنون ورهط وردة غيب
قد يبعث الأمر العظيم صغيره حتى تظلل له الدماء تصيب
والظلم فرق بين حبي وائل بكر تساقبها المنية تغلب
والسبب في ذلك أن « العبد » والد طرفة . وهو وثني من
بكر ، وقد تزوج امرأة من بني تغلب اسمها « وردة » وكانت
نصرانية .
ومثل ذلك كانت قصة عنقرة المشهورة ، فقد كانت أم عنقرة
حبشية .

● زواج الكتابيات في صدر الاسلام :

قال الأستاذ جلال الدين أحمد النوري^(٢) : ان الزواج

(١) تاريخ الطبري : ٥٧٥/٩ - ط : دار المعارف .
(٢) مجلة البلاغ العدد ٥٤١ في ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ :
١١ مايو ١٩٨٠ مقال : تخلص الاسرة الاسلامية من الزواج بالكتابيات .

بالتكاثريات كان محرما قبل قول الآية الكريمة : « **والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم** » (١) . « لأن المسلمين كانوا قبل ذلك جماعة ضعيفة ، وكانت التكاثريات ينتمين الى جماعات قوية سياسية واجتماعية ، فوجود زوجة من بيئة قوية غير مسلمة في أسرة مسلمة ضعيفة يجعل للزوجة أثرا سيئا في الأولاد . »

وأكثر ما يتزوج الشباب امرأة أجنبية في قوة عاطفية أو أزمة نفسية أو جرمان اجتماعي ، لأن المرأة الأجنبية في فورته العاطفية تلك ، أو في أزمتها النفسية هذه قد تعجبه أو تسره ، أو ينفعه الزواج بها نفعا عارضا ، ومن أجل ذلك حرم الاسلام الزواج بالمشركات ، وذكر هذه العلة وحدها ، لأنها العلة التي كانت — ولا تزال — شائعة بين الشباب . قال تعالى : « **ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن** ، ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم » (٢) .

والمشركة في هذه الآية هي الوثنية ، لأنها تجعل الأوثان والأصنام شركاء لله . ولقد كانت التكاثبية في ذلك الحين في حكم المشركة لا يجوز الزواج بها .

ثم كثر المسلمون وقوى الاسلام وأصبحت البيئة الاسلامية في شبه الجزيرة العربية هي البيئة السائدة ، فيطال الخوف

(١) المائدة : ٥ . (٢) البقرة : ٢٢١ .

من سيطرة المرأة غير المسلمة في البيت المسلم ، فأهل زواج الكتابيات اللاتي كن على النصرانية أو اليهودية ، لقلة وجود المسلمة .

وجاء في كتاب الدر المنثور في التفسير بالماثور لجلال الدين السيوطي: سئل جابر بن عبد الله عن نكاح المسلم لليهودية والنصرانية فقال : تزوجناهن زمن الفتح ، ونحن لا نكاد نجد المسلمات كثيرا فلما رجعنا طلقناهن .

وذكر الطبري في تاريخه عن الحسن البصري أنه سئل : أيتزوج الرجل المسلم المرأة من أهل الكتاب ؟ فقال : ماله وأهل الكتاب ، وقد أكثر الله المسلمات ؟ !

في هذه الحال من أمن الفتنة . . اذا دخلت المرأة الكتابية الى البيت المسلم بسبب عزة الاسلام وقوته ، الى جانب قلة النساء المسلمات يومئذ ، وبالإضافة الى الرجال المسلمين . وخصوصا في أيام الفتوح ، وفي ذلك الحين في نحو السنة التاسعة أو العاشرة نزات آية المائدة : « اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين » (١) . لاحظ المفسرون أمورا :

(١) المائدة : ٥ .

١ - فالآية تبدأ « اليوم أحل لكم الطيبات » ،
« والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » ان الكتابيات
المولاتى يحل لمسلم أن يتزوج بهن هن المولاتى كن - أو كان
قومهن أهل كتاب على اليهودية أو النصرانية « من قبلكم »
أى قبل مجيء المسلمين ، أما بعد أن جاء الاسلام فلا يجوز
أن يعتنق أحد دينا آخر .

٢ - « اليوم أحل لكم » ومعنى هذا أن ذلك الزواج
بالكتابيات - كان محرما ثم أحل ، فيجوز زواج الرومية
النصرانية وقتها ولكن لا يجوز أن يتزوج المسلم مثلاً امرأة
دانماركية ، لأن النصرانية بدأت تنتشر في الدانمارك في عام ١٨٢٦
و ١٨٨٦ أى بعد مجيء الاسلام .

● مذهب (عطاء بن رباح) (١) :

قال عطاء : انما رخص في تزويج المسلم بالكتابية في
الاسلام - يعنى زمن الفتح - في الوقت الذى كانت المسلمات
فيه قلة . وأما الآن وفيهن الكثرة العظيمة وقد زالت الحاجة ،
فلا جرم زالت الرخصة .

ثم علق الفخر الرازى على هذا فقال : قال الله تعالى :

(١) تابعى توفى عام ١١٤ هـ وكان فقيها زاهدا .

«لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء»^(١) وقال : «لا تتخذوا بطانة من دونكم»^(٢) . اذ عند حصول الزوجية ربما قويت المحبة وبصير ذلك سببا لميل الزوج الى دينها ، وعند حدوث الولد فرميا مال الولد الى دينها وكان من الخاسرين ، وهذا أعظم المنغرات عن التزوج بالكافرة ، فلو كان المراد بقوله : « **والحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم** » هو اباحة التزوج بالكتابية لكان ذكر هذه الآية عقيبتها من التناقض وهو غير جائز .

وأخرج جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه الدر المنثور عن ابن عباس أنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن أصناف النساء الا ما كان من المسلمات المهاجرات . وحرم كل ذات دين غير الاسلام .

● مذهب الاباضية :

في المذهب قول بجواز زواج الكتابية اذا كانت معاهدة . مع شدة الكراهية ولكن منهم من يقول : انما هذا الحل في زواج الكتابية التي دانت بالتوراة أو الانجيل قبل نزول القرآن .

● الدروز :

فرع من الاسماعيلية الشيعية يقولون باختفاء الحاكم

(٢) آل عمران : ١١٨ .

(١) المتحنة : ١ .

بأمر الله الفاطمي سنة ٤١١ هـ كالبحرة . وهم يحرمون الزواج
بالكتابية وبمن ليس منهم .

* * *

● دعوى نسخ آيتي البقرة والمنتحنة :

قال الله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ، ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبكم ، ولا تنكحوا المشركين حتى
يؤمنوا ، ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ، أولئك يدعون
الى النار ، والله يدعوا الى الجنة والمغفرة باذنه ، ويبين آياته
للناس لعلهم يتذكرون » (١) .

وقال تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » (٢) .

وقد زعم عمر فروخ — من المعاصرين — وآخرون من قدماء
المفسرين أن هاتين الآيتين نسختا بقوله تعالى في سورة المائدة :

« اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب
حل لكم وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من
الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتموهن أجورهن محصنين
غير مسافحين ولا متخذى أخدان ، ومن يكفر بالايمان فقد حبط
عمله وهو فى الآخرة من الخاسرين » (٣) .

(٢) المنتحنة : ١٠ .

(١) البقرة : ٢٢١ .

(٣) المائدة : ٥ .

قالوا : آية البقرة كانت تحريم زواج المشركات عموماً سواء
منهن الكتابيات والمجوسيات والوثنيات ، وآية المتحججة كانت
تحريم استبقاء المشركات وجميع الكفار في عصمة الرجل المسلم ،
ثم لما نزلت آية المائدة أصبح زواج المسلم بالكتابة مباحاً
ونسخ حكم التحريم العام .

وقال ابن حزم : أصبح الكتابيات بمثابة استثناء القليل من
الكثير .

وقال بعض المفسرين : هذا ليس من باب النسخ ولكنه
من باب التخصيص ، ملتقين مع ابن حزم الظاهري فيما ينبئ
على هذا من حل الكتابيات .

وفيما يلي تدور رحى الدراسة على بطلان القول بالنسخ
أو التخصيص والحكم الناشئ عن ذلك .

* * *

● بطلان دعوى النسخ :

القائلون بالنسخ في القرآن الكريم قال معظمهم إن الآيتين
المذكورتين لم تنسخا ، وإنما خصصتا بآية المائدة ، وهذا
ما سنوضحه في فصل خاص . ولكن الذي يعنيننا هنا هو ابطال
دعوى النسخ من وجوه أخرى غير القول بالتخصيص . وهذه
الوجوه هي التي تثبت أن العمل بهما محكم ، وأن زواج الكتابيات
ليس من الأمور التي ييسرريح إليها قلوب المسلم . وهي وجوه

كثيرة تثير مناقشات أردت معها التحليق بشبابنا والباحثين من أقراننا في الآفاق التي ينبغي للباحث في قضايا الفقه الاسلامي أن يخلق فيها : في التاريخ ، والاجتماع ، واللغة ، والمجتمع المعاصر ، فإن الفقه للعمل ، وليس أفكارا نظرية تدرس ثم تحبس في ملفاتها بالخزائن أو حتى تنشر لتوضع على رفوف المكتبات أفكارا طريفة لغير الاستعمال الشخصي » .

وفيما يلي أهم هذه القضايا والحقائق التي لا يقبل معها القول بإباحة زواج الكتابيات . هكذا مطلقا . ودون أى قدر من الفضاضة .

١ - العمل بالآيتين في عهد النبي والصديق :

ان أول ما نستند اليه في رفض دعوى القائلين بنسخ الآيتين ، هو أن العمل بهما هو الذي كان في عهد رسول الله ﷺ ، وعهد الخليفة الراشد أبي بكر الصديق ..

فعندما نزلت الآية « ولا تمسكوا بعصم الكوافر »^(١) طلق عمر بن الخطاب زوجته مليكة بنت أمية ، وهى أم ابنه عبيد الله ، فتزوجها معاوية بن أبى سفيان ، وكان يومئذ مشركا^(٢) . كما طلق عمر بن الخطاب أيضا زوجته المشتركة بنت جروول الخزاعية ، فتزوجها أبو جهم بن حذيفة .

(١) المتحنة : ١٠ .

(٢) العليقات الكبرى لابن سعد ج ٨ ص ٨ .

وهكذا طلق عياض بن غنم الفهري أم الحكم بنت أبي سفيان
ابن حرب فتزوجها يومئذ عبد الله بن عثمان الثقفي فولدت له
عبد الرحمن بن الحكم .

وكان كفار قريش قد قاموا بتطليق بعض زوجاتهم بغية
أرهاب آباؤهن الذين أسلموا وهاجروا إلى المدينة . وبعضهم لم
يطلق زوجاته بالرغم من هجرة آباؤهن كالعاص الذي كانت تحته
أحدى بنات رسول الله ﷺ .

ولا يتوهم أحد أن نزول الآيات جاء نتيجة رد فعل
لقتصر قريش ، فالاسلام لا تنتزل أحكامه ردود أفعال . وإنما
نزلت هذه الأحكام لأن الأضرار التي تلحق الزوج وأولاده من
أم كافرة بالاسلام ، والأضرار التي تلحق المجتمع كذلك . كان
من شأنها أن تستوجب حظر الزواج بغير المسلمات ، سواء أكانت
المرأة المحظور زواجها مشركة أو كتابية ، بناء على قاعدة
التحريم المعروفة من الحديث المشهور الصحيح : « لا ضرر
ولا ضرار » .

فكل من النصين : الناهي عن الزواج بالمشركات . والناهي
عن الامساك بعصم الكوافر المتزوجات فعلا بمسلمين ، نص
محكم ، ومستقل بموضوعه .

وكل من المشركة الوثنية والمجوسية والكتابية يهودية
ونصرانية داخله في الاطار العام للشرك ، وإن اختلف سبب
الشرك .

والفرقة بين الكتابية وغيرها اختلاف في الدرجة ، واختلاف
عرفي مستحدث بعد استقرار الاسلام ، للتمييز بين مستويات
نوعيات من الشرك . وليس كما قال البعض ان التفرقة بين جنسين
لا نوعين من جنس الشرك والكفر على ما أورده الرازي عنهم .

* * *

٢ - اباحة الكتابيات ممن كن قبل الاسلام :

ان آية المائدة قيدت المحصنات الكتابيات بشرط الخاص هو
« من قبلكم » أى من قبل الوحي اليكم . . فالآية بمثابة قرار
تصفية وانهاء مشكلة محددة في جيل محدد ، ولطبعة تنتهى
المشكلة بانقراضها . فلا يفتح باب القياس عليها . . فاذا
لم نقل ان المحصنات من الذين أوتوا الكتاب هن اللاتى أسلمن -
فان الآية تحدد حل زواج الكتابيات ممن كن موجودات قبل البعثة
« من قبلكم » . من كانت متزوجة لا يفسخ عقدها ، ومن لم تكن
متزوجة يحل زواجها . . أما من تولد بعد البعثة فلا يحل للمسلم
أن ينكحها ، وعلى هذا فلا نسخ . وكل من الآيات محكم .

والقارىء للآية « اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم » والمحصنات
من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم . . »^(١)
يلاحظ أن الله عندما بين ما يحل من الطعام ، ذكر عاما جميع

(١) المائدة : ٥ .

أهل الكتاب دون تجديد جيل منهم بعينه ، ولكنه سبحانه عندما ذكر حل الحصنات قيد هذا بقوله « من قبلكم » فحدد جيلاً في عصر بعينه . . . ولا يمتد الحكم الي ما بعده ، فهو من باب تخصيص العام .

فالكتابيات في الآية ذات حكم خاص وقانون شخصي ، والقانون الخاص هذا له نظير في كل القوانين الوضعية ، وله نظيره في القوانين والشريعة الإسلامية ، مثال ذلك :

١ - الكنائس : تسمح الشريعة ببقاء ما يكون موجوداً منها عند الفتح ، ولكن لا يبنى جديد بعد ذلك .

٢ - بقاء زوجات النبي التسع على عصمته عند نزول تقييد عدد الزوجات بأربع بعد أن كان تعدد الزوجات مطلقاً ، فكان لغيلان الثقفي عشر زوجات وكان لحارث بن قيس ثمانى نسوة . وقد طلق كل منهما ما زاد عن أربع من نسائه . وقد أبيح للمطلقات أن يتزوجن بعد طلاقهن .

أما أمهات المؤمنين فانهن لا يحل لأحد أن يتزوج بإحداهن بعد رسول الله ﷺ باعتبارها أما له . وقد قال الله سبحانه « حرمت عليكم أمهاتكم »^(١) وقال : « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم »^(٢) ، ولهذا أنزل الله قانوناً خاصاً بحمايتهم ينص على عدم زواج النبي أى امرأة غيرهن « لا يحل

(١) النساء : ٢٣ . (٢) الأحزاب : ٦ .

لك النساء من بعد ولا أن تبديل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن» (١) .

٣ - قانون غزو مكة : وقد جعله الله خاصا بالنبي في ساعات من نهار عام الفتح ، كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام في فتح مكة : « انها لا تحل لأحد من بعدى ، وقد أحلت لى ساعة من نهار » .

وهكذا القول في كتابيات كن في عهد الرسول : نزلت آية البقرة : « **ولا تتكفوا المشركات حتى يؤمن** » بلفظ عام يشمل كل من أشركن . ثم نزلت آية المائدة لتخصيص العام واستثناء الكتابيات من هذا التحريم ، وقييد العموم الذى فى كلمة « **من الذين أوتوا الكتاب** » بقيد زمنى هو قوله « **من قبلكم** » . كما ذكرنا ، وهذا كالأستثناء من « **المشركات** » والأستثناء من عموم الكافرات فى آية الممتحنة « **ولا تمسكوا بعصم الكوافر** » .

ومن سوء الأدب أن يقول قائل : ان كلمة « **من قبلكم** » زائدة فى المصحف ، فحاشا لله أن يقع فى كلامه العزيز حشو من القول لغير فائدة لها قيمة تشريعية وتربوية (٢) .

* * *

(١) الأحزاب : ٥٢ .

(٢) انظر كتابنا (الضالون كما صورهم القرآن) .

٣ - قيد الايمان لمن كن كتابيات :

ومن العلماء من يبطل دعوى النسخ الآيتى البقرة والتمتحنه
فيقول : ان حل الحصنات «من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم»^(١)
الواردة فى « سورة المائدة » - انما هو مقيد بقيد الايمان ،
وهذا القيد ملحوظ من سبق نزول تحريم الشركاء حتى يؤمن ،
والكتابيات فى عقيدتهن شرك : فيحمل المطلق على المقيد وعموم
الحصنات الكتابيات على خصوص المؤمنات الحصنات الكتابيات •
وملاحظة القيد المحذوف لوضوحه وغناه عن الذكر ، أو لسبق
الاشارة اليه •• أمر معروف فى اللغة •

ففى قوله تعالى : « والذين يظاهرون من نسائهم ثم
يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ، ذلكم
توعظون به ، والله بما تعملون خير • فمن لم يجد فصيام شهرين
متتابعين من قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين
مسكينا ، ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله »^(٢) مثال لقيد ملحوظ لم
يذكر نصا •

فالرجل الذى قال لامرأته « أنت على كظهر أمى » تعتبر
امرأته فى حكم المطلقة ، فاذا أراد أن يعود فى كلامه ولا يطلقها
فانه يستطيع أن يمسكها اذا دفع الكفارة ، وكفارة الظهارة هى :

(١) المائدة : ٥ • (٢) المجادلة : ٣ ، ٤ •

١ - عتق رقبة مؤمنة ، وليس في الآية وصف الرقبة بالايان ولكنه وصف ملحوظ ، لأن القرآن عندما ذكر العتق في مجال الكفارة في مواقف أخرى وصف الرقبة المعتقة بالايان ، كما نفعل نحن في تقديرنا وصف الايمان واعتباره ملحوظا في الكتابية .

٢ - فمن لم يستطع عتق الرقبة كفر بصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا « فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا » أي من قبل أن يتماسا - أي يقع الجماع . لكل مسكين نصف قدح بالكيل المصري ، والمراد اثسباع ستين مسكينا يوما بغالب قوت البلد (١) .

وقد قيل اطعام ستين مسكينا من قبل أن يتماسا ، وليس في الآية كلمة « من قبل أن يتماسا » ، وذلك لأنها ملحوظة في الكلام ، ومعروفة من السياق ، فقد ذكر توقيت نوع الكفارة في الدرجة الأولى والثانية ، فكان من المفهوم أن يكون توقيت هذه الكفارة في درجتها الثالثة هو نفس الوقت « من قبل أن يتماسا » .

وحسبنا من التوضيح هذه الأمثال القرآنية ، ولها أمثلة كثيرة في اللغة العربية ، بل ولغتنا العامية ، وكما قال صاحب الألفية : « وحذف ما يعلم جاز » . وقد قال ابن عمر في الآية : المحصنات هن المسلمات ، وكان

(١) التفسير الواضح : ج ٢٨ ص ٤ ، ٥ .

يقول : ان الله حرم على المؤمنين المشركات في قوله تعالى
« ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » الآية .. وكان يقول فيما
يرويه البخارى عنه : « أى شرك أعظم من أن يقول اليهودى
عزير ابن الله ، ويقول النصرانى المسيح ابن الله » (١) .. وليت
شعرى ماذا كان يقول لو سمع ما أسمع في الاذاعة لصلوات
النصارى اذ يقولون عن المسيح « رب الأرباب » والخالق ،
والذى أمره اذا أراد شيئاً أن يقول له « كن فيكون » ، وأكبر
ظنى أن الجامدين على فتوى اباحه زواج الكتابية في عصرنا
هذا .. لا يعيشون عصرهم .

لقد كان ابن عمر دقيق النظرة اذ أعلن أن زواج المرأة
يحرم كلما لاح شبح الشرك بالله في عقيدتها ، ويقول عبد الله
ابن عمر قال عبد الله بن عمرو : وقال عمر بن الخطاب .

وحكى الطبرى في تفسيره عن ابن عباس القول بتحريم
أصناف النساء الا المؤمنات ، واحتج لقوله بقوله سبحانه :
« ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو فى الآخرة من
الخاسرين » (٢) .

واذا صح ذلك فان الكتابية تكون كالمرتدة ، فقد كفرت
بالايمان ، فلا يجوز ايراد العقد عليها .

(١) الاحكام لابن حزم ١٤٧/٣ وفتح البارى ٩ / ٤١٦ والمحلى
المسألة ١٨٢١ .
(٢) المائدة : ٥ .

وذهب ثلة من المعتزة الى أن المراد بالمحصنات من الذين أوتوا الكتاب هن المؤمنات . فقد كان الصحابة يتخرجون من الزواج بالمسيحية واليهودية بعد اسلامهما ، فنزلت الآية تبيح الزواج بهن .

واستخدام هذا التعبير « الذين أوتوا الكتاب » للدلالة على الذين آمنوا بالاسلام من أهل الكتاب ، له نظيره في القرآن الكريم وذلك كقوله تعالى : « الذين آتيناهم الكتاب ينزلونهم حق تلاوته أولئك يؤمنون به ، ومن يكفر به فأولئك هم الخاسرون »^(١) وكقوله سبحانه : « وان من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم خاشعين لله »^(٢) وكقوله جل جلاله : « الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، وان فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يطمون »^(٣) .

فالتميز بكلمات « الذين آتيناهم الكتاب » هنا يراد به « الذين آمنوا بالاسلام من أهل الكتاب » . وهكذا هنا في سورة المائدة جاء التعبير « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب » مرادا به الوصف باعتبار ما كان قبل الايمان بدين الاسلام .
والمعنى : والمحصنات من المؤمنات اللاتي كن قبل ذلك كتابيات .

(٢) آل عمران : ١٩٩ .

(١) البقرة ١٢١ .

(٣) البقرة : ١٤٦ .

وقد جرى على هذا المذهب القاسم والمهادي والنفيس الزكية
ومحمد بن عبد الله والامامية وعامة القاسمية من الشيعة^(١) .
وبهذا يتضح بطلان دعوى النسخ ، كما يتضح بطلان دعوى
تخصيص آية المائدة الآية البقرة والممتحنة .

* * *

● شرط ايمان الاماء يمتد الى الحرائر :

قال تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات
المؤمنات فمن ما ملكت أيماكنكم من فتياتكم المؤمنات ، والله أعلم
بأيماكنكم ، بعضكم من بعض »^(٢) .

ومن الآية نفهم أن الله رخص للمسلم إذا عجز عن مهر
الحررة ونفقات زواجها أن يتزوج أمة مؤمنة ، وإذا استثنينا
ابن حزم فإننا نجد اتفاق العلماء على أن وصف الفتيات —
أى الاماء — بأنهن مؤمنات شرط له اعتباره الشرعى . فلا ينكح
الحر أمة غير مؤمنة بأي حال .

قال الخازن : يروى عن ابن عباس أنه قال : لا يجوز التزوج
بالأمة الكتابية ، وهو مذهب الشافعى ، وقد علل لهذا التحريم
بأنه قد اجتمع في حق الأمة الكتابية نوعان من النقص :
الكفر والرق^(٣) .

(١) تفسير القاسمى ١٨٧٢/٦ و ١٨٧٤ والمغنى لابن قدامة
٥٩١/٦ والتفسير والمفسرون ج : ٣ .
(٢) النساء : ٢٥ . (٣) تفسير الخازن : ج ٣ ، ص ١٣ .

فإذا كان شرط الزواج هو الاحصان والايمان في الحرائر -
بمقتضى النص في أعلى درجات الزوجات ، وكان شرط الزواج في
الاماء هو نفس الشرط (الاحصان والايمان) . وذلك بمقتضى
النص في أقل درجات الزوجات ، فان ما بينهما من درجات
الزوجات الكتابيات يكون على نفس الشرط وهو الاحصان
والايمان ، لأن المطوى أو الوسط بين الطرفين المتماثلين يكون
على نفس الامتداد والشرط ، والا وجب ذكر جملة اعتراضية
تفيد الاحتراز .

والتعبير بقوله سبحانه : « **والله أعلم بآيمانكم** » يشعرونا
بأن ما علينا استيفاؤه هو ظاهر ايمان الحرة مسلمة أو كتابية
وايمان الأمة كذلك .

وقد قال الفقهاء : ان زواج المجوسية حرام ، والتسرى بها
كذلك . غير أن مالكا أجاز التزوج بها لمن لم يستطع نكاح الحرة ،
وعليه أن يرغمها على الاسلام .

وفي المحلى لابن حزم : « وقد أباح مالك اجبارها على
الاسلام » والتعبير بلفظ « أباح مالك » غير التعبير بقول الفقهاء
ان مالكا أباح زواج الكتابية لمن لم يستطع نكاح الحرة ، وعليه أن
يرغمها على الاسلام ^(١) .

وهكذا قال الحسن : انى لأكره التسرى بالكتابية ، لأنه كما

(١) المحلى ج ١١ المسألة ١٨٢١ .

يحرم على المسلم التزوج بالمجوسية يحرم عليه التسرى
بالتكاثبية (١) .

وهكذا قال الذوى فى المذهب .

والمعجب أن ابن حزم يبيح زواج الأمة الكتابية ، ويحرم
التسرى بالتكاثبية قائلا : لم يأت قرآن ولا سنة بإباحة كتابية
بملك اليمين (٢) .

وقوله سبحانه : «بعضكم من بعض» : يشى بالتلاحم بين
الزوجين حتى لكأنهما جسد واحد ، وهذا التعبير يستخدم فيمن
هم جنس واحد ومعتقد واحد ، وهو هنا كما فى الحديث « المؤمن
للمؤمن كالبنيان يشد بعضه ببعض » .

وكما فى القرآن : « المنافقون والمنافقات بعضهم
من بعض » (٣) .

وهذا التلاحم المطلوب لا يمكن أن يتم الا اذا اشترك
الزوجان فى العقيدة بأبعادهما وآفاقها فى تصور المبدأ والمعاد
وما يليق بالله ورسله . كما أنه لا يتصور أن يتم بين طرفين
أحدهما مسلم والآخر كافرة وان كانت كتابية .

وانما نص الله على وصف الأمة بالايمن عند ارادة المسلم
التزوج بها ، ولم يذكر ذلك فى حرائر الكتابيات ، لأن الاماء —

(١) المغنى ٦ / ٥٦٦ — والمحلّى ١١ مسألة ٨٢ .

(٢) المحلّى ١١ / ١٤ — ١٥ تحقيق حسن زيدان .

(٣) التوبة : ٦٧ ..

في الغالب — ممتنات ، ومقتضى المنزلة الممتنة أن يتهاون فيما به يكون لها شيء من الشرف وهو الدين بينما الكتابية الحرة لا يغفل الناس عادة عما من شأنه رفع منزلتها . ولذا اشترط فيمن تكون (بعض) زوجها أن تكون على دين الاسلام ، حتى ولو كان راغب الزواج عبدا . . . وهذا هو مذهب أحمد ، وهو قول الحسن والزهرى ومكحول ومالك والشافعى والثورى ، والأوزاعى والليث واسحاق ، وقد روى هذا عن عمر وابن مسعود ومجاهد .

وردوا قول أبى حنيفة وابن حزم ، وأبى ميسرة حين قالوا
بإباحة زواج الأمة الكتابية دون اشتراط اسلامها .

قال الفقهاء : واشترط اسلام الأمة التى يتزوجها مسلم ، منعا لوجود مسلمين مسترقين ، اذ أن الأبناء يتبعون الأم في الرق والحرية ، كما يتبعون الأب في الانتساب . فاذا أنجبت مسلما أنجبته محررا كما قال بعض الفقهاء ، وليس رقيقا تبعا لها .
فالقاعدة تقول :

يتبع الفرع في انتساب أباه والأم في الرق والحرية

فاذا كنا لم نعتبر قيمة لدين الأمة الكتابية . فجعلناها كالمشركة لا يحل لمسلم أن ينكحها ، وكره الحسن وغيره الترسى بها مطلقا أو حتى تغتسل وتستبرىء رحمها . فان تحريم زواج الكتابية الحرة اذا لم تسلم — يكون من باب الأولى ، لأن سلطان الأمة على أولادها من زوجها يكون أضعف كثيرا بالنسبة لسلطان الزوجة الحرة .

وأذا قلنا ان علة التحريم هي التأثير على الطفل .. وقلنا ان تأثير الأمة أقل ، فان من الطبيعي أن نقول ان تأثير الحرة يكون أعظم فيكون التحريم بالنسبة للحرة الكتابية أكد .
فان قيل : ان ما نقوله عن التأثير هو بيان لحكمة منع التزوج بذات عقيدة غير اسلامية لضرر ذلك على الأطفال ، وليس هذا علة فقهية ، وانما العلة هي اختلاف الدين والشرك .
فاننا نقول : الكتابية مختلفة الدين ، وفي عقيدتها شرك كذلك .

فان قيل : لا قياس مع النص ، قلنا : نعم لا قياس مع النص اذا كان النص نصا قطعي الدلالة والثبوت ، فان كان النص يحتمل أوجها أخرى ، فان العمل يكون بالوجه الذي يؤكد القياس كما هو الحال في هذا المقام .
ومن هذا يتبين أن الأمة بغير الوصف الجامع للمؤمنات لا تكون حلالا ، فاذا اشترط الايمان في نكاح الأمة فان اشترطه في الحرائر يكون من باب أولى .
* * *

● علة الفسخ بالردة :

اتفق عامة أهل العلم على أن النكاح يفسخ اذا ارتد أحد الزوجين عن الاسلام ، وذلك لأمرين :
أولا : قوله تعالى « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » (١) ،

(١) الممتحنة : ١٠ .

وقوله تعالى: « فلا ترجعوهن الى الكفار ، لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن » (١) .

ثانيا : « لأنه اختلاف دين يمنع الاصابة فأوجب فسخ النكاح » (٢) .

وهذه العلة المذكورة في المرتدة : أعني اختلاف الدين الذى يمنع الاصابة، تصدق على الكتابية فهي كافرة، والدين معها مختلف يمنع الاصابة ، وما من شأنه أن يوجب فسخ النكاح بعد وقوعه ، يكون من شأنه كذلك أن يمنع النكاح ابتداء .

ولا معنى لهذا الا حظر زواج المسلم بالكتابية التى تختلف معه في دينه فلا يتزوجها حتى تؤمن .

٤ - النهى عن المودة والموالة صيغة للتحريم :

عندما تتكاثر في القرآن الكريم صيغ النهى عن مودة الكفار وموالاتهم نهيا مطلقا ، فان ذلك يعنى تحريم كل علاقة من شأنها أن تؤدى الى المودة والموالة . وقد ورد من ذلك الكثير ، ومن ذلك قوله تعالى في سورة المجادلة : « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم » (٣) ، وفي سورة

(١) المجتعة : ١٠ . (٢) المغنى ٦ / ١٣٩ .

(٣) المجادلة : ٢٢ .

المتحنة — أولها وآخرها — ما يفيد ذلك : « لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ، تلقون اليهم بالمودة ، وقد كفروا بما جاءكم من الحق » (١) ، « يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم قد يئسوا من الآخرة كما يئس الكفار من أصحاب القبور » (٢) .

وهذا يعنى أن مادة الكافرين — مهما كانت صلتنا بهم — ليست من صفات المؤمنين ، وليس بعد صلة المصاهرة مودة ، ولا بعد رابطتها رابطة .

ولا وجه للقول بأن الآيتين إنما نزلتا في المشركين دون أهل الكتاب ، وذلك لأن الشرك واليهودية والنصرانية جميعها كفر في عقيدة المسلم ، وقد قال جل جلاله « وقد كفروا بما جاءكم من الحق » بيانا لسبب قطع كل أسباب المودة والميل القلبي ، وهذا الوصف أو البيان يشترك فيه اليهود والنصارى مع المشركين ، بل إن الكتابيين قد يكونون أكثر خسة في هذا ، إذ أنهم يعرفون أن الحق فيما جاء به محمد ﷺ ، ثم أنكروه . « ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ، فلعنة الله على الكافرين » (٣) . فقد يعذر المرء لجهله ، أما الذى يكفر ويحدد الحق بعد ما تبين له ، فإنه أشد خطأ وأعظم جرما .

(١) المتحنة : ١٣ .

(٢) المتحنة : ١٣ .

(٣) البقرة : ٨٩ .

ولا يقال أن المودة بين الزوجين خاصة ، سببها الزوجية —
لا المقيدة •• وأن المودة المنهى عنها في الآيات هي مودة الدولة •
« لا تجد قوما يؤمنون بالله » (١) — « لا تتخذوا عدوى وعدوكم
أولياء » (٢) ، وقد اشتبه على هؤلاء الأمر ، لما رأوه من ضيق
تدل على تجاوز مجال الفرد «قوما» و «عدوى وعدوكم أولياء» •

ونحن نقول : أن سياق الآية « لا تجد قوما يؤمنون بالله
واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم
أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم » (٣) إنما هو حديث عن
المودة لأفراد الأسرة ، لأنهم أقرب الخلق إلى قلب المخاطب •

ولأن حاطب بن أبى بلتعة الذى نزلت فيه آية الممتحنة ،
كان فردا ، ولم يكن جمعا ولا قوما • فالنهي تكليف شرعى خوطب
به أفراد فى موقف حديث عن حدث فردى •

ولأن التكليف الصادر للجماعة هو نفسه التكليف الصادر
للأفراد ، لأنه لا جماعة بدون أفراد •

وكيف يقال : المراد بالمودة المنهى عنها مودة الدولة • والدولة
لا تكون الا بمجموع أفرادها •

اننا كثيرا ما نطلق الخطاب على الجمع أو الجنس أو الطائفة،

(٢) الممتحنة : ١ •

(١) المجادلة : ٢٢ •

(٣) المجادلة : ٢٢ •

ونريد مفردات الجمع أو الجنس أو النوع أو الطائفة أو الصنف .
والعكس صحيح كذلك .

فالقول بأن المودة المنهى عنها مقيدة ، وهي المودة التي على مستوى الدولة . لا المودة التي هي على مستوى الأفراد كالأزواج والأصدقاء والعلاقات الشخصية . إنما هو تكلف وقول ليس له برهان . بل البرهان أقمناه على نقضه .

* * *

هـ - تأكيدات (المتحنة) تنافى النسخ :

ان الذين يزعمون أن قوله سبحانه في سورة المتحنة
« ولا تمسكوا بعصم الكوافر »^(١) نسخ أو خصص بآية
المائدة : هـ فأصبحت الكتابيات حلالا ، وأصبحت كلمة « الكوافر »
مقصورة على الشركات والملاحدة ، ينسون قاعدة الأصوليين هي
أن ما قام معه دليل التأييد ، أو صحبه وثيق التأكيد لا يقع له
نسخ .

وهذه السورة (المتحنة) جميعها تأكيد لبدأ مفاصلة الكفار
وعدم المودة لهم ، والذين يقرأون : « لا ينهاكم الله عن الذين
لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم
وتقسطوا اليهم »^(٢) فيقولون : ان هذا يعنى أن ما قبلها خاص

(٢) المتحنة : ٨ .

(١) المتحنة : ١٠ .

بالكفار المحاربين للإسلام ، والآية التي فيها البر خاصة في
الكتابين ، مخطئون •

فالمودة المنهى عنها تعنى علاقات الحب والألفة والترابط
القائم على أساسه ، بما فيه من مصاهرة ومتاجرة وغيرهما ••
هذه المودة لم تنأت في القرآن إلا بمعنى الحب ، أو بمعنى التمنى
للأمر ، وهو أيضا معنى يرجع إلى حب ما نتمناه والميل إليه •

أما البر فهو مجرد الإحسان وتقديم الخدمات للوالدين
والجيران ، للإنسان والحيوان • وهذا لا يشترط أن يكون تعبيرا
عن الود والمودة ، فقد يكون الخير مع عاطفة نحو من نوادهم ،
وقد يكون الخير والبر نتيجة للنخوة وثمره للمروءة والأريحية
الكامنة دون عاطفة مصاحبة^(١) • والزوجية تقتضى الحب والميل
والألفة وذلك مقتضى المودة التي لا تحل للكافر ، فالسورة تبدأ
بالتنهى عن مواد الكفار ، وتشفع المنهى بالتمهيج لثائرة المسلمين
ضدهم بكافة المهيجات في الآية الأولى والثانية •

ثم يؤكد بالنفى المستمر أن علاقات القربى التي لا يصاحبها
الدين لا تنفع بحال في الآية الثالثة : « لن تنفعكم أرحامكم
ولا أولادكم ، يوم القيامة »^(٢) •

(١) المفردات نلراغب الاصفهاني ، ومعجم الفاظ القرآن الكريم •
مادتي « بر » و « ود » •
(٢) المتخنة : ٣ •

وكأن الآية نزلت رداً على الذين يقولون : إن زواج الكتابيات دعم للصلات الاجتماعية . فقال الله لهم : لا . لأنه إذا تقطعت كل الوشائج الا وشيجة العقيدة في دار الحياة الأبدية كان هذا في حياتنا الدنيا أولى . وخشية أن يفهم من قرار المفاصلة المبنية على تلك المهيجات استباحة حرمة الكفار ، أكد ما قرره في الآيات الأخرى : **« ولا يجرمكم شئان قوم على ألا تعدلوا »** (١) .

ثم يضرب الله لنا مثلاً في مفاصلة من لا يلتقون معنا على الله والاسلام [في الآيات من ٤ - ٦] **« قد كان لكم أسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله ، كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده »** (٢) . وفي كلمة **« قالوا لقومهم »** رد صريح على قول البعض ان هذه الآيات تعنى أمة تعادى أمتنا . . . فالمقاطعة والمفاصلة في قوم من بنى جلدتنا يتكلمون ألسنتنا ويخالفوننا في الدين ، وهى المفاصلة الحاسمة الجازمة التى لا تستبقى شيئاً من الوشائج والأواصر بعد انقطاع وشيجة العقيدة وآصرة الايمان ، وفي هذا فصل الخطاب في مثل هذه التجربة التى يمر بها المؤمن في أى جيل ، وفي قرار ابراهيم والذين معه أسوة لخلفائهم من المسلمين الى يوم الدين .

(١) المائدة : ٨ .

(٢) المجتعة : ٤ .

أفمع هذا يقال ان اباحة زواج الكافرة من أهل الكتاب
اليوم أمر له مزاياه في الشرع ؟

ثم يذكر حقوق غير المسلمين في اطارى البر والمعدل .
لا المودة والميل القلبي والزواج [في الآيتين ٨ ، ٩] ، وذلك
ليعقب بأنه مع حرب المحاربين ومسألة المسلمين والمعدل معهم
فان الرباط الأسرى هو رباط العقيدة ، ورباط الأمة الإسلامية
نفسها هو رباط العقيدة مهما اختلفت المواقف والمواطن [في الآيتين
١٠ ، ١١] ، وفيهما يعلن « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » (١)
ثم يذكر المواثيق والعهود التي تربط المسلمين والمسلمات بدينهم
وجماعتهم ، وتكون خاتمة السورة تحذيرا بشعا من موالاة الكفار
المغضوب عليهم ، وكأن الله أراد أن يرد على من يزين لهم
الشيطان الاقتراب من الكفار حين ينتسبون الى كتاب ليس منه
في أيديهم صفحة سماوية . فيقول : « يا أيها الذين آمنوا
لا تتولوا قوما غضب الله عليهم قد يئسوا من الآخرة كما يئس
الكفار من أصحاب القبور » (٢) .

فتصلهم الآية بالله وتفصلهم عن أعداء الله . وهو هتاف
يتجمع من كل ايقاعات السورة واتجاهاتها ، فتختم به كما بدأت
بمثله ليكون هو الايقاع الأخير الذي تترك السورة به أصداء
في القلوب .

(٢) المتحنة : ١٣ .

(١) المتحنة : ١٠ .

ألا ما أبرد حس الذي يقول • مع لهب هذه السورة •• ان
زواج الكتابية شيء مستساغ •• أو أن شيئاً من هذا القرباط
والاحكام الذي فى بناء السورة الكريمة قد شج بفأس
النسخ ، أو نشر بمتشار « التخصيص » •
وما أعجب من يقول ان التناكح من أقوى أسباب الموالاة (١)
ثم يتجاهل أن أول السورة وآخرها ووسطها تحذير من موالاة
الكفار والتناكح من أقوى أسبابها ، ثم هو يبيح الزواج
بالكتابيات ، أى يبيح أقوى أسباب الموالاة ؟

* * *

٦ - الشرك اصطلاح لكل كافر :

قال الجبائى والقاضى : هذا الاسم (الشرك) من جملة
الأسماء الشرعية ، وقد استدلا لقولهما بأنه قد تواتر النقل عن
الرسول ﷺ بأنه كان يسمى كل من كان كافرا « مشركا » •
وقد كان فى الكفار من لا يثبت لها أصلا ، أو كان شاكاً فى وجوده ،
أو كان شاكاً فى وجود الشريك •

وقد كان فيهم من كان عند البعثة منكرا للبعث والقيامة ،
فهذا لا جرم كان منكرا للبعثة والتكليف •

وكان فيهم من يعبد شيئاً من الأوثان ، وهؤلاء الذين كانوا
يعبدون الأوثان : فيهم من كانوا يقولون انها شركاء لله فى الخلق

(١) التفسير الواضح ج ٢٨ ص ٣٥ •

٦٥

(٥ - جريمة الزواج بغير المسلمات)

والتدبير للعالم ، ومنهم من كانوا يقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله وهم وثنيو العرب • فثبت أن الأكثرين منهم كانوا مقربين بأن الله العالم واحد ، وأنه ليس له في الالهية معين في خلق العالم وتدبيره ، ولا شريك ولا نظير •

وإذا ثبت هذا ظهر أن وقوع اسم المشرک على الکافر ، ليس من الأسماء اللغوية ، بل من الأسماء الشرعية ، كالصلاة والزكاة وغيرهما ، وإذا كان ذلك كذلك : وجب اندراج كل كافر تحت هذا الاسم •

وعلى هذا الأساس حرم زواج المسلم بالكتابية كل من ابن عمر^(١) وعبد الله بن عمرو ، كما حرمه — على الرواية الراجحة — كل من عمر بن الخطاب وابن عباس ، كما قال بالتحريم محمد بن الحنفية والهادي من الزيدية ويوسف الثلائي الزيدي ، ولم يقولوا بالنسخ أو التخصيص ، إذ يعدون هذا خلاف المظاهر الصريح •

ويلاحظ أن الامام الشافعي — في غير موضوع زواج الكتابية يمضى هو والمالكية والحنفية على اعتبار الكتابيين مشركين^(٢) •

ومن ثمة فانه لا خلاف بين آيات البقرة والمنتحة والمائدة ،

(١) المحلى ج ١١ — المسألة ١٨٢١

(٢) الاحكام لابن حزم : ١٤٨/٢

فالمشركات كلمة تضم في محتواها جميع الكوافر والكتائبات ،
ولذا حملت الكتائبية على من آمنت ، أو على من كن موجودات قبل
البعثة المحمدية ، والأول أولى .

● الستة تسوى في التنجيز بين المجوس والكتابين :

في الحديث : عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : سئل رسول
الله ﷺ عن قدور المجوس : فقال : « انقوها غسلًا واطبخوا
فيها » .

وفي رواية أخرى عن أبي ثعلبة أيضا أنه قال : يارسول الله ،
انا بأرض أهل الكتاب ، فنطبخ في قدورهم ، ونشرب في أنيتهم .
فقال رسول الله ﷺ : « ان لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء » .
أخرجه البخاري والترمذي وغيرهما .

فالحديث في موضوع واحد وروايته واحدة ، وهو مرة يعبر
عن كان في أرضهم بقوله « المجوس » ، ومرة أخرى بقوله
« أهل الكتاب » كما ترى . . فلو أنه فرق بين اللفظين (المجوس
وأهل الكتاب) لكان اختلاف الحكم في نجاسة أنيتهم ، ولكن
أبا بكر بن العربي قال : ان التفرقة بينهما في نجاسة أنيتهم
وغسلها يجعل الغسل فرضا في آنية المجوس . وفضلا وندبا في
غيرهم من أهل الكتاب . وفي هذا تحكم^(١)

(١) ابن العربي في احكام القرآن ٥٥١/٢

والذي نحب أن نصل إليه أن كلمات مشرك ووثنى وكتابى
ومجوسى بالتحديدات الشرعية الدقيقة الفاصلة تحمل طابع
« المصطلح الفقهي » ، وهذا شئ جاء متأخرا . والأصل أن
الكفر ملة واحدة ، والاستخدام القرآنى لا يجوز التحكم فيه
بمصطلحاتنا الفقهية . وقد ذكر ابن حزم فى المحلى أن المجوس
من أهل الكتاب فى كتاب الجهاد وكتاب التذكية . وكتاب النكاح^(١)

* * *

● اندراج الكتابيات فى المشركات :

يجد المتأمل فى آيات القرآن الكريم أنه كثيرا ما يطلق لفظ
« المشرك » على مطلق كافر .

وقد تنبه الامام الرازى الى هذا فقال فى تفسيره :
والأكثر من العلماء على أن لفظ « المشرك » يندرج فيه
الكفار من أهل الكتاب ، وهو القول المختار ، ويدل عليه وجوه .

أحدهما : قوله تعالى : « وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت
النصارى المسيح ابن الله ، ذلك قولهم بأفواههم ، يضاهئون قول
الذين كفروا من قبل ، قاتلهم الله ، انى يؤفكون . اتخذوا أهبأرهم
ورهبأنهم أربأبا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا
ليعبدوا الها واحدا ، لا اله الا هو ، سبحانه عما يشركون »^(٢) .

(١) المحلى ج ٨ ص ١٨٦ و ١٨٩ و ج ١١ ص ١٧-١٩

(٢) التوبة : ٣٠ ، ٣١

وهذه الآية صريحة في أن اليهودى والنصرانى مشرك .

ثانيها : قوله تعالى : « ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » (١) . دلت هذه الآية على أن ما سوى الشرك قد يغفره الله تعالى في الجملة ، فلو كان كفر اليهودى والنصرانى ليس بشرك لوجب — بمقتضى هذه الآية — أن يغفره الله تعالى في الجملة ، ولما كان ذلك باطلا علمنا أن كفرهما شرك .

ثالثها : قوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة » (٢) : فهذا التثليث إما أن يكون لاعتقادهم وجود صفات ثلاثة ، أو لاعتقادهم وجود ذوات ثلاثة .

والأول باطل ، لأن المفهوم من كونه تعالى مريداً ، غير المفهوم من كونه قادراً أو من كونه حياً .

وإذا كانت هذه المفهومات الثلاثة لا بد من الاعتراف بها ، كان القول باثبات صفات ثلاثة من ضرورات دين الاسلام ، فكيف يمكن تكفير النصارى بسبب ذلك ؟ !

ولما بطل ذلك عامنا أنه تعالى إنما كفرهم لأنهم أثبتوا ذوات ثلاثة قديمة مستقلة ، ولذلك فإنهم جوزوا في أقنوم الكلمة أن يحل في عيسى ، وجوزوا في أقنوم الحياة أن يحل في مريم ، ولولا أن هذه الأشياء المسماة عندهم بالأقنانيم ذوات قائمة بنفسها ،

(١) النساء : ٤٨ ، ١١٦ (٢) المائدة : ٧٣

لما جوزوا عليها الانتقال من ذات الى ذات ، فثبت أنهم قائلون
بإثبات ذوات قائمة بالنفس قديمة أزلية • وهذا شرك ، وقول
بإثبات الآلهة ، فكانوا مشركين • وإذا ثبت دخولهم تحت اسم
المشرك ، وجب أن يكون اليهودى كذلك ، ضرورة أنه لا قائل
بالمفرق •

رابعها : ما روى أنه عليه الصلاة والسلام أمر أميرا وقال:
« اذا لقيت عددا من المشركين فادعهم الى الاسلام ، فان أجابوك
فاقبل منهم ، وان أبوا فادعهم الى الجزية وعقد الذمة ، فان هم
أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم » سمي من يقبل منهم الجزية
وعقد الذمة بالمشرك ، فدل على أن الذمى يسمى بالمشرك ،
(لأنه لا يكون ذميا تقبل منه الجزية الا أهل الكتاب) •

خامسها : ما احتج به أبو بكر الأصبم اذ قال :
« كل من جحد رسالته فهو مشرك » : من حيث أن تلك
المعجزات التى ظهرت على يده كانت خارجة عن قدرة البشر ،
وكانوا منكرين صدورها عن الله تعالى • بل كانوا يضيفونها الى
الجن والشياطين ، لأنهم كانوا يقولون فيها : انها سحر ، وحصلت
من الجن والشياطين •

فالقوم قد أثبتوا شريكا لله سبحانه فى خلقه هذه الأشياء
الخارجة عن قدرة البشر ، فوجب القطع بكونهم مشركين ، لأنه
لا معنى للاله الا من كان قادرا على خلق هذه الأشياء •

● اعتراض وجواب :

واعترض القاضى فقال : انما يلزم هذا اذا سلم اليهودى أن ما ظهر على يد محمد ﷺ انما هو من الأمور الخارجة على قدرة البشر ، فعند ذلك اذا أضافه الى غير الله تعالى كان مشركا ، أما اذا أنكر ذلك ، وزعم أن ما ظهر على يد محمد عليه الصلاة والسلام انما هو من جنس ما يقدر العباد عليه • لم يلزم أن يكون مشركا بسبب اضافة ذلك الى غير الله تعالى •

الجواب :

وأجيب بأنه لا اعتبار باقراره أن تلك المعجزات خارجة عن مقدور البشر أم لا : انما الاعتبار هو بأن تدل هذه المعجزات على أنها خارجة عن قدرة البشر ، فمن نسب ذلك الى غير الله تعالى كان مشركا ، كما لو أن انسانا قال : ان خلق الجسم والحياة من جنس مقدور البشر ، ثم أسند خلق الحيوان والنبات الى الأفلاك والكواكب كان مشركا ، فكذا ههنا •
فهذا مجموع ما يدل على أن اليهودى والنصرانى يدخلان تحت اسم المشرك •

● هل العطف يقتضى المغايرة ؟

قال الله تعالى (فى سورة الحج) : « ان الذين آمنوا

والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا
ان الله يفصل بينهم يوم القيامة» (١) وقال تعالى في سورة
البقرة : « ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن
يؤزل عليكم من خير من ربيكم » (٢) وقال سبحانه في أول سورة
البينة : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين مثقين
حتى تاتيهم البينة » (٣) .

ففى الآيات نلاحظ الفصل فى التسمية بين أهل الكتاب وبين
المشركين عند ذكرهم .

وقد عطف أحدهما على الآخر — ومن النحاة من يقول :
الفصل يقتضى المغايرة .

● والجواب :

قال الفخر الرازى : ان هذا الذى قاله النحاة قول مشكل
بقوله تعالى : « واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح
وابراهيم » (٤) وقوله تعالى : « من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكال فان الله عدو للكافرين » (٥) يريد الرازى بقوله
أن الله ذكر النبيين فى الآية الأولى ثم ذكر نوحا وغيره وهم من
النبيين .. واتضح بهذا أن العطف لم يقتض المغايرة هنا .

(١) الحج : ١٧
(٢) البقرة : ١٠٥
(٣) البينة : ١
(٤) الأحزاب : ٧
(٥) البقرة : ٩٨

وهكذا قال الله سبحانه في الآية الثانية «وملائكته»
ثم عطف عليهم جبريل وميكال ، وهما من الملائكة . فبطلت شبهة
القول بأن المعطف يقتضى المغايرة . نلك التى يدق عليها الذين
يفرقون بين الكافرة المشركة والكتابية كسيد سابق حديثا
والقرطبي وابن قدامة قديما (١) .

فإذا قالوا : إنما خص بالذكر : تنبيها على كمال الدرجة فى
ذلك الوصف المذكور ، قلنا : فهنا أيضا إنما خص عبدة الأوثان
فى هذه الآيات بهذا الاسم «المشركين» تنبيها على تمام درجتهم
فى هذا الكفر وقت نزول الآيات .

وقال يوسف الثلاثى الزيدى : قالوا ان عطف «المشركين»
على «أهل الكتاب» فى أول سورة البينة «لم يكن الذين كفروا
من أهل الكتاب والمشركين منفكين» يدل على التغاير بين المعطوف
والمعطوف عليه . . ونقول : انه كقوله تعالى : «الوصية
للوالدين والأقربين» (٢) : أى أنه من عطف العمام على
الخاص ، حيث يندرج الخاص «أهل الكتاب» فى العمام
«والمشركين» . فهو كالوالدين يندرجان فى عموم «الأقربين»
بل انهما عين «الأقربين» . فليس أقرب منهما أحد .

(١) فقه السنة ٣/٢٦ طبعة ١٩٧٦ والمغنى ٦/٥٩٠
(٢) التفسير والمفسرون ١٣٦/٣ نقلا عن الثمرات البانعة
والأحكام الواضحة القاطعة ليوسف الثلاثى الزيدى من «ثلاء» باليمن
والآية من سورة البقرة : ١٨٠

ومما سبق يتبين لنا فساد القول بحل زواج الكتابيات ،
لأنه حل مبني على ما اشتهر من أن الكتابيات هن غير المشركات
ولسن مشركات ، وذلك بعد أن تبين أن لفظ الشرك اصطلاح
يندرج تحته كل كافرة • ولأن تطور الألفاظ حتى تصبح ذات
مدلول عرفي غير مدلولها الذي هو لها في أصل اللغة ، أو في
الاصطلاح الشرعي • لا يخرجها عن دلالتها الأصلية في
الاصطلاح الشرعي •

قال قائل : ألا ترى الاتفاق على أن من تزوج كتابية لا يقيم
عليه الحد ، وأن هذا دليل على أن الكتابية حلال بخلاف
المشركة ؟ •

ونقول : هذا الاستدلال باطل ، لأن عدم اتهام الحد عليه ،
ليس لأن ما فعله مباح تماما ، ولكن رفع الحد لوجود شبهة
دخلت على المسلمين من عدم ملاحظة قيد الايمان أو قيد
« من قبلكم » في الآية • ومن القواعد المسلمة : ادراؤا الحدود
بالشبهات •

٧ - الخبيئات للخبين :

علة تحريم زواج المسلم بالزانية والمشركة تقتضي تحريم
الكتابيات :
قال تعالى : « الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية

لا يتكحها الا زان او مشرك ، وحرّم ذلك على المؤمنين» (١) .

وجه الاحتجاج بالآية على تحريم زواج المسلم بكتابية يأتى من وجوه :

الأول : أن الله قرن المشركة والزانية أمام حكم واحد هو تحريم زواجهما من مسلم عفيف ، فاتفق كلمة المسلمين على أن المسلمة العاصية بالزنا أقرب إلى الله والمسلمين من أى كتابية كفرت بالذى أنزل على محمد ﷺ . وإذا قلنا بتحريم زواج الزانية بالمسلم أو الزانى المسلم بالمسلمة المحصنة ، فإنه يكون بقياس الأولى — وجوب تحريم زواج الزانية بالمسلم المحصن ، أو الزانى بالمسلمة المحصنة ، جريا وراء الظاهر من النص .

وقد ذهب أحمد إلى الأخذ بالظاهر فقال بتحريم التزوج من الزانية حتى تتوب ، وتنقض عدتها من الزنا (٢) . وبهذا قال مالك وأبو يوسف وهو احدى الروايين عن أبى حنيفة (٣) .

وعن سعيد بن المسيب أن رجلا تزوج امرأة فلما أصابها وجدها حبلى ، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ففرق بينهما ، وجعلهما الصداق ، وجلدها مائة . ولعل تعريمه الصداق لعدم تحريره العفيفة عند العقد .

(١) النور : ٣

(٢) تفسير القاسمى ١٨٦٨/٦ ط أولى .

(٣) المغنى لابن قدامة ٦٩١/٦

ولكن جرى عامة الفقهاء على أن الزنا لا يفسخ به عقد الزواج فان الحسن وجابر بن عبد الله قالا : يجب أن يفرق بينهما • وعن علي رضي الله عنه أنه فرق بين رجل وامرأته ، وقد زنت قبل الدخول بها •

وقد استحب أحمد للرجل مفارقة امرأته إذا زنت وقال : لا أرى أن يمسك مثل هذه ، وذلك لأنه لا يأمن أن تفسد فراشه وتلحق به ولدا ليس منه ^(١) ولأن رسول الله ﷺ قال : « لا يدخل الجنة ديوث » •

وإذا صح تحريم زواج الزانية حتى تتوب • وروى النهي عن استبقاء الزوجة إذا زنت ، فإنه — من باب أولى — يجب أن يقال بتحريم زواج الكتابية حتى تسلم ، لأن توبتها لا تكون إلا بالاسلام •

وبعبارة أفصح : إذا حرم زواج المرأة بسبب الزنا فتحريمها بالكفر أوجب لأنه كما يقال في الأمثال القائمة على أصل قياسي : « ليس بعد الكفر ذنب » •

الثاني : يقال : ان غاية الاسلام من تحريم نكاح الزنا ، أنه لم يرد للمسلم أن يلقي بين أنياب الزانية ، ولا للمسلمة أن تقع في يد الزاني ، يريد تخليص التقى منهما من تأثير روح الزاني الدنيئة ، ومشاركة نفسه السقيمة ، والاسلام — في كل أحكامه —

(١) المغنى : ٦ / ٦٠٤ •

لا يريد غير اسعاد البشر والسمو بالعالم الى المستوى الأعلى
الذى يريد الله أن يبلغه الجنس البشرى^(١) .
وهكذا نقول أن تحريم نكاح الكافرة من الكتابيات هو لنفس
الغاية ، وهو التخلص من تلك الروح الدنيئة والنفس السقيمة
حتى يتسنى السمو بالنفس الى المستوى الأعلى . . أم هل
يستطيع الذين يحلون زواج الكتابية أن ينكروا هبوط النفس
والروح ممن تنكر قيم الاسلام وتعاليم نبيه ، وقد أباح لها بولس
كل شيء من المسلمين ، ان على الذين لا يقولون بالهبوط النفسى
والروحى أى كتابية — اذا استثنينا آثار التربية الاجتماعية
والتقاليد — تقاليد البيئية ، ان عليهم أن يقابلوا الكتابيات
والمسلمات ، ويحصوا نسبة الانحلال والاستعدادات الكامنة
نحو الرذيلة . . فسيحكمون على أنفسهم بالخطأ . . اذا عرف
أن نسبة النصارى مثلا فى مصر هى ٦ / ١٠٠ انه سيجد الأمر المحزن ،
ولن تكون كتابية طاهرة خوفا من الحرام ، الا نادرا ، ثم قلة
أخرى أدبها ناشئ عن القهر الاجتماعى ، وعادات إفرسية
أو الصعيد أو أولاد البلد ، ونظرة الى رائدات المسرح والسينما
وشارع الهرم وسوق الرقيق الأبيض ، والى عالم التبرج
بامكانياته من تصفيف للشعر ، ومساحيق . . تجد نسبة غير
المسلمات أعلى ، ومن أجل هذا قلنا : ان علة تحريم نكاح الزانية
هى نفس العلة فى نكاح الكتابية ، فلم الفرق ؟

(١) فقه السنة : ٦ / ٢١٦ .

الثالث : وفي تحريم الزانية والمشرقة قالوا : ان المسلم المتأدب بأدب القرآن والسنة لا يمكن أن يعيش مع زانية لا تفكر تفكيره ولا تشعر شعوره ، ولا تحيا حياته المستقيمة . كما أنه لا يمكن كذلك أن يعيش مع مشرقة لا تعتقد اعتقاده ، ولا تؤمن إيمانه ، ولا ترى في الحياة ما يراه : لا تحرم ما يحرمه عليه دينه من الفسق والفجور ، لها عقيدتها الضالة واعتقاداتها الباطلة ، لها تفكيرها البعيد عن تفكيره ، والعقل الذي لا يمت الى عقله بصلة^(١) .

وهذا كله ينطبق على كل كافرة ، سواء المشرقة والكتابية والمجوسية ، ولا أحد يستطيع أن يقول ان الكتابية تعتقد اعتقاد المسلم ، أو يقول : ان عقيدتها ليست ضالة وباطلة ، أو ان تفكيرها الديني بعيد عن تفكيره

أم أن الخلاف عند من ذكروا في تعليل تحريم المشرقة والزانية خلاف خطير في العقيدة ومنهج الفكر الديني ، بينما هو خلاف يسير في عقيدة المسيحية التي تخالف الاسلام في عقيدة الصلب وفي بنوة المسيح للاله ، وأنه هو الاله نفسه تجسد في الابن ، وفي اعتقاد النصارى بأن دم المسيح ولحمه موزع في لحوم ودماء المؤمنين به فاديا ومخلصا ، وفي اعتقادهم بطلان النبوة

(١) فقه السنة : ٢١٦/٦ و ٢١٧ - ٢١٩ .

بعد عيسى وحوارييه وكفرهم بالقرآن والبعث للجسد والروح معا .

إذا قيل ان الله شرع تحريم زواج المسلم بالمشركة سدا لذريعة الخلاف بين الزوجين الذي ينشأ نشوءاً طبعياً عن اختلاف العقيدة والدين ، فاننا نقول : وانه لمن باب الأولى أن يشرع تحريم الزواج بالكتابيات لأن الخلاف بين المسلمين وبينهن أشد عنفاً وأكثر تفاصيل وجزئيات .

ومن العلماء من قالوا ان قوله سبحانه « **وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا** **الْإِنْسَانُ أَوْ الْمُشْرِكُ** » يخرج مخرج الذم لا مخرج التحريم : وان اسم الإشارة في قوله « **وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ** » يرجع الى الزنا وليس الى النكاح ، وانما قصد بهذا النمط من التعبير التحذير من اختيسار الزانية زوجة .. ونقول : ان كان الأمر كذلك ، فان ما هو أفحش من الزنا وهو الكفر ، لهو الأجدر بأن يقال فيسه « **وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ** » بصيغة مؤكدة ، والمسلم يستشعر هذا حين يذكر الفارق بين الكفر في الكتابية المخلدة في النار ، وبين عصيان المسلمة بالزنا ، وفي هذا الحس الايماني ما يقوله المودودي :

« ان الذين يعرفون روح شريعة الاسلام معرفة جيدة ، انما اعتقدوا أن هذه الاباحة بمنزلة الرخصة ، وما أحبوا قط أن يلاقى زواج الكتابيات زواجا عاماً بين المسلمين ، بل لابد أن

يكون زواج الكتابية اذن فوق الكراهية العادية ، بعد أن أصبح المسلم مغلوبا على أمره من الكفار ، مفتونا بحضارتهم محبوبا في مجتمعهم » (١) .

الرابع : أن تحريم التزوج بالزانية إنما هو لفقدها شرط الاحصان ، « والمحصنات من المؤمنات » (٢) فالزانية ليست محصنة ، أي ليست عفيفة ، فإذا كان فقد العفة الظاهرية في المرأة يحرم زواجها ، فما بالنا بالتى فقدت ما هو أشد وهو عفة الباطن ، وليس أفحش من الكفر ونحن مكلفون بعفة وطمهارة الباطن والظاهر : « وفروا ظاهر الاثم وباطنه » (٣) .

الخامس : يبدو - في وضوح - أن تحريم اختيار المسلم زوجة زانية هو ارادة النهوض بالمستوى الدينى للأسرة التى هى حجر الزاوية فى بناء المجتمع المسلم ، ويؤكد الرسول هذا بقوله : « فاطفر بذات الدين تربت يداك » . ومن الواضح الجلى أن النصرانية واليهودية لا يصلحان للقيام بهذا الدور ، دور بناء الأسرة المسلمة ، حتى لو أرادت ، لأن فاقدها الشيء لا يعطيه . ومن هنا كان التزوج بالكتابيات انحرافا عن مقصد الشرع فى بناء الأسرة والمجتمع ، ولا يكون الزواج بهن متفقاً وطبائع الأشياء فى المجتمع المسلم ، ولعله من أجل ذلك روى « ولخرماء سوداء ذات دين أفضل » .

* * *

(١) الإسلام فى مواجهة التحديات المعاصرة : ص ١٢٩ .
(٢) المائدة : ٥
(٣) الأنعام : ١٢٠

٨ - لا حلال الا الطيب :

قال الله تبارك وتعالى في مستهل الآية الخامسة من المائدة :
« اليوم أحل لكم الطيبات » ، هكذا قرر القاعدة : أن ما يحله الله
هو الطيب : ومفهوم المخالفة أى والعكس ، صحيح . توضحه
الآية الأخرى « ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » (١) .
وبعد هذا الاجمال يذكر الله التفصيل لأنواع هذا الجنس المجمل .
فيذكر من الطيبات طعام الذين أوتوا الكتاب ، وفي هذا
الطعام عموم يخصه العرف الشرعى ، وهو ألا يكون مما نص
على تحريمه فى الاسلام كالخمر ولحم الخنزير .
ثم ذكر من الطيبات النكاح ، وبين حل المحصنات من
المؤمنات . ثم أردف هذا بقوله « والمحصنات من الذين أوتوا
الكتاب من قبلكم » (٢) . وهذا العموم يخصه العرف الشرعى ،
وهو الايماء - وذلك للنصوص الواردة بهذا فى آية البقرة
« ولا تنكحوا المشركات » (٣) وآيتى الممتحنة المذكورتين من قبل .
والا فهل يقول أحد ان الكافرة من الطيبات ، ان قال نعم ، قلنا :
فلماذا أطلقت عليهن كلمة الكفر . ولماذا ندعوهن الى الاسلام
وهى طيبات ؟ وان قال : انهن لسن من الطيبات . بل من الخبيثات
قلنا فعموم النص « الخبيثات للخبثين والخبثون للخبثات »

(٢) المائدة : ٥

(١) الاعراف : ١٥٧

(٣) البقرة : ٢٢١

**والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات»^(١) ، على التفسير الشائع
الذى يعنى بالخبيثات • النساء والكلمات وكل ما يندرج تحت
الكلمة •**

ويقول القاضى يوسف الثلاثى الزيدى^(٢) : قالوا : آية
المائدة مصرحة بجواز زواج المسلم للكتابية • ونقول : انها آية
واحدة والنصوص كثيرة فى التحريم ، فيجب أن تؤول بما
لا يتعارض مع كل هذه النصوص : وليس من المستساغ أن
تؤول النصوص الكثيرة واضحة الدلالة والتي هى نص ظاهر
الدلالة ، لتتمشى مع نص واحد ليست دلالته قطعية ، وانما احتمال
حملة على ما يتفق وعموم النصوص الأخرى هو الأيسر والممكن •

فهناك آية المتحنة : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر »^(٣) ،
وآية النور التى بها « الخبيثات للخبيثين » وآية النساء
الأخرى « ومن لم يستطع منكم طولا أن يتكح المحصنات
المؤمنات »^(٤) فان شرط وجود الايمان فى كل هذه النصوص
يقتضى التحريم للكتابية^(٥) •

(١) النور : ٢٦

(٢) من علماء الزيدية ، وتدف توفى فى بلدته (تلا) فى
جمادى الآخرة سنة ٨٣٢ هـ وكتابه فى تفسير آيات الاحكام مسمى
« الثمرات البانعة والاحكام الواضحة القاطعة » مخطوط •

(٣) المتحنة : ١٠ (٤) النساء : ٢٥

(٥) التفسير والمفسرون للدكتور محمد الذهبى ٣/٣٧

ثم قال : وقد روى أن كعب بن مالك أراد أن يتزوج بيهودية أو نصرانية — فسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال : « انها لا تحصن ماءك » ، وروى أنه نهاه عن ذلك •

وأما ما روى عن جابر أنه قال : أحل لنا ذبائح أهل الكتاب ، وأحل لنا نساءهم ، وحرم عليهم أن يتزوجوا نساءنا ، فجاء في الشفاء : قال علماؤنا : هذا حديث ضعيف النقل •

وقال أبو بكر ابن العربي : في تفسير آية المائدة : المسألة العاشرة «محصنين غير مسافحين»^(١) غير متعانين بالزنا كالبلغايا ، ولا متخذين أخدانا ، وهذا تخصيص لقوله تعالى : « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة »^(٢) ، ونحن اذا طبقنا هذا على الغرب ، وقد أعلن منهجه في الحرية الشخصية التي يستباح بها الفواحش في المتنزهات والطرق العامة ، فان التحريم يكون هو القرار الطبيعي لفقد الاحصان •

ولا يقال ان هذا محرم في الانجيل عند الغربيين كما هو محرم عند المسلمين • لأنه لا قيمة لنص في كتاب محبوبس في الكنيسة ، انما الذي يعول عليه هو نص القانون المدني الذي يحكم به المجتمع الغربي ، وهو واقع منهج الحياة الغربية الذي هو المثل الأعلى للكتابيين في الشرق ذكرانا واناثا •

(١) المائدة : ٥ •

(٢) النور : ٣ •

وقد يقال : ان صح هذا في الغرب فانه في الشرق لم يبلغ
درجة الاباحية بين الكتابيات الشرقيات .

ونقول : هذا الذى نراه ليس من أجل دين يعتقدونه ،
وانما هو ثمرة لضغط التقاليد الاسلامية في المجتمعات الشرقية .
فالاباحية موجودة بالقوة بوجه عام ، وبالفعل في كثير من المناطق
والأقاليم ، وتبرجهن الصارخ في الطرقات والمجتمعات العسامة
يعلن عن هبوط الريح وانحدار الخلق وتهشم العفة والاحسان .
فان المحصنة العفيفة لا تفعل ذلك .

القائلون بتخصيص الشركات بغير الكتابيات

● مناقشة ابن العربى والسيوطى ومكى :

قال أبو بكر بن العربى والسيوطى ومكى ، ان قوله تعالى :
« ولا تتكفوا المشركات حتى يؤمن » (١) — يعم تحريم كل مشركة
من كتابية وغيرها .

ثم خصص ذلك بقوله في المائدة : « والمحصنات من الذين
أوتوا الكتاب من قبلكم » (٢) الآية ، فأحل نكاح الكتابية فخرج
من عموم آية البقرة ، وبقيت الآية مخصوصة في تحريم نكاح كل
مشركة غير كتابية ، فبين بالتخصيص الأعيان المحرمات . ولا يكون

(٢) المائدة : ٥

(١) البقرة : ٢٢١

هذا نسخا ، لأن حكم النسخ إزالة الحكم الأول بكليته ، ولأن النسخ إنما هو بيان الزمان الذى انتهى اليه العمل بالفرض المنسوخ . وليس ذلك فى هذا .

ثم قال مكى : وقد روى عن ابن عباس أنه قال : آية المائدة ناسخة الآية البقرة . وهذا إنما يجوز على أن تكون آية البقرة يراد بها الكتابيات خاصة ، حرمن الى وقت ، ثم نسخت بآية المائدة فى وقت آخر ، فبين الأزمان بالنسخ ، وذهب الحكم الأول بكليته . . فالاستثناء والتخصيص يزيلان بعض الحكم الأول ، والنسخ يزيل الحكم كله .

وبناء على ذلك يكون تحريم نكاح المشركات من غير أهل الكتاب — لا بالآية التى نسخ حكمها من قبل وبقيت تلاوتها — وإنما التحريم ثابت بالسنة .

ثم رجح مكى القول بالتخصيص لا النسخ ، ليكون تحريم نكاح المشركات من غير أهل الكتاب بنص القرآن ، فذلك ظاهر اللفظ^(١) .

أولا : نلاحظ أن دعوى النسخ تورطنا فى القول بأن آية البقرة نزلوها ونقول ان حكم العمل بمفهومها واجب — ولكن

(١) الانتان للسيوطى ٢ / ٢٢ والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكى واللفظ له ص ٧٦ — ٧٧

مفهومها منسوخ ، وإنما وجب العمل لا من أجل النص القرآني
وإنما من أجل نص من الحديث النبوي •

ومن أجل هذه الغرابة رجح (مكى) القول بالتخصيص
ليكون العمل بالنص القرآني •

• **ثانيا : المتفق عليه أن أعمال النص القرآني أولى من دعوى
النسخ أو تمحل دعوى التخصيص أو القيد أو الاستثناء • وهنا
قد أثبتنا أن آية المائدة :**

(أ) محمولة على أن المراد بالمحصنات الكتابيات اللاتي آمن
بالاسلام ، فالوصف لهن باعتبار ما كان قبل دخولهن الاسلام •

(ب) أو مقيدة بطبقة الكتابيات قبل البعثة لا من يولدن بعد
ذلك ، لأن الله يقول « الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » •

وقد فرق الله في معاملة أهل الكتاب بين أمرين :

الأول : الطعام : حيث أطلق ذكر أهل الكتاب دون قيد
بعض ما قبل الرسول ، وأحل طعامهم ، وذلك لعموم البلوى
بشدة الحاجة الى الطعام •

• **الثاني : زواج الكتابيات : فقيده بعصر لا يتجاوزنه
« من قبلكم » ، فوجب احترام فوارق النصوص • حيث يكون
المعوم أو الاطلاق ، وحيث يكون التخصيص أو القيد •**
واباحة الآية زواج المسلم بالكتابيات اللاتي كان لهن كتاب

آمن به قبل البعثة الحمديدية ، لأن ايمانهم به قبل البعثة كان له نوع من الاعتبار الشرعى ، بخلاف من أتى بعد البعثة ، فكان آية البقرة عامة ، وآية المائدة موقوتة ، وطبقة النساء فيها محدودة بطائفة — فى جيل سينتهى .

والعجب أن الشافعية والمالكية فى قوله تعالى : « انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » (١) حملوه على الكتابى والوثنى معا . كما أن الحنفية حملوا « المشرك » على الكتابى والوثنى معا فى قوله تعالى : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » (٢) . فقبلوا منهم الاسلام ، بينما الذى قيل فى الكتابيين « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (٣) باعتبار المشرك مصطلحا شرعيا على الكفار جميعا ومنهم الكتابيون ، ولكنهم فى موضوع الزواج بالكتابيات فرقوا بينهن وبين المشركات ، على حين لم يفرقوا بين النوعين فى الجهاد ومحاربتهم (٤) .

واذا نظرنا — اليوم — الى بعض الكتابيين ينكرون التثليث ، فانه يمكن أن نتصور أنه كان فى عهد النبوة كتابيون مشركون وآخرون موحدون ، ولكل منهم حكمه فى عملية الزواج

(١) التوبة : ٢٨

(٢) التوبة : ٥

(٣) التوبة : ٢٩

(٤) الاحكام فى اصول الاحكام لابن حزم ٢ / ١٤٨ .

غير أنه بعد عصر النبى لا يوجد بين الكتابيين الموحدين من
النصارى توحيد صحيح كالتوحيد الذى عليه المسلمون ، ولو أنهم
كانوا على التوحيد الذى جاء به الاسلام لأسلموا ، لأن من توحيد
الله توحيد الايمان بكافة رسله ومنهم محمد عليه الصلاة والسلام
« لا تفرق بين أحد من رسله » (١) . « ان الذين يكفرون بالله
ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض
ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا . أولئك هم
الكافرون حقا » (٢) .

* * *

● الثلاثى والتخصيص :

وقال يوسف الثلاثى الزيدى فى تفسيره الآيات الأحكام :
ان تخصيص المشركات بالمحصنات من الذين أوتوا الكتاب متراخ ،
والبيان لا يجوز أن يتراخى .
ثم قال : اننا نقوى أدلتنا على أنه لا تخصيص ولا نسخ ،
وعلى أن زواج المسلم بالكتابية حرام — بالقياس ، فنقول :
١ — الكتابية كافرة فأشبهت الحربية المتفق على تحريم
زواجها .
٢ — اختلاف الدين يمنع توارث الزوجين ، فلما حرمت
الموارثة حرمت المناكحة .

(٢) النساء : ١٥٠ ، ١٥١

(١) البقرة : ٢٨٥

٣- لما حرم نكاح الكافر للمسيئة حرم العكس : لأن هذا هو العدل الفطري .. وكل ذلك مع ضعف الأدلة المبيحة (١) .

* * *

● مذهب الامامية :

ولقد حرم الامامية زواج المسلم بالكتابية تمسكا بالآيتين :
« ولا تتكحوا المشركات » - « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » .

* * *

● مناقشة ابن حزم :

قال ابن حزم : لا سبيل الى العمل بالآيتين : « ولا تتكحوا المشركات » - وآية المائدة : « الا بأن يستثنى الأقل من الأكثر ، فوجب اباحة المحصنات من أهل الكتاب بالزواج من جملة تحريم المشركات ، ويبقى سائر ذلك على التحريم بالآية الأخرى لا يجوز غير هذا (٢) .

ونحن نقول : والأكثر هو المشركات ، فكل توحيد غير توحيد المسلمين فيه شرك ، والقرآن يشير الى هذا بقوله « وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون » (٣) .

ثم ان احصائية الكتابيين بالنسبة الى الوثنيين في العالم تدل على أن المشركين بمعنى غير الكتابيين هم الأقل . أفنعكس القاعدة اذن ونقول : ان زواج المشركات جائز ونكاح الكتابيات محرم

(١) التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي ١٣٧/٢ ط اولى .

(٢) المطلى ص ١٢ / ١٣ . (٣) يوسف : ١٠٦ .

الآن قاعدة ابن حزم تقول يجب استثناء الأقل من الأكثر لنعمل
النصين •

ان قول ابن حزم باطل وبرهانه ساقط •

● تطبيق شروط القائلين باباحة الكتابيات :

اشترط الجمهور وهم الذين يقولون بحل زواج الكتابيات ،
عدة شروط ينبغي توافرها في الكتابية قبل الزواج بها •

- ١ - أن تكون عفيفة •
- ٢ - وأن تكون متمسكة بدينها •
- ٣ - وأن تكون ذمية عند بعض العلماء بمعنى انها خاضعة
للمسيطرة المسلمين •

ومع ذلك فقد اتفقوا على أن الأولى ترك التزوج بالكتابية
مخافة أن تؤثر على ولدها ، وأن تلتبس البغي بالعفيفة كما قال
عمر بن الخطاب لحذيفة بن اليمان (١) •

وقد استجاب من فعل فعلة حذيفة لأمر عمر فطلقوا من
تزوجوهن من الكتابيات الا حذيفة فقد أجل ذلك قليلا ثم طلق
ولأنه على حد تعبيره الموفق « ربما مال اليها قلبه ففتنته ، وربما
كان بينهما ولد فيميل الولد اليها » •

(١) المغنى ٧ / ٥٠١ •

وقد قال النووي في المذهب ، ويحرم على المسلم أن يتزوج من لا كتاب لها من الكفار كعبدة الأوثان ، ومن ارتدت عن الإسلام لقوله تعالى : «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن» - كما يحرم عليه أيضا أن يطأ إماء غير الكتابيين بملك اليمين ، لأن كل صنف حرم وطء حرائرهم بعقد النكاح - حرم وطء إماءهم بملك اليمين ، كالأخوات والعمات •

٤ - ويحل له نكاح الحرائر من أهل الكتاب - وهم اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم قبل التبديل لقوله تعالى : «وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» (١) •

ثم قال بعد استشهاده على الإباحة بعمل بعض الصحابة وفتوى جابر : «ويكره أن يتزوج حرائرهم ، وأن يطأ إماءهم بملك اليمين ، لأننا لا نأمن من أن يميل إليها فتفتنه عن الدين أو يتولى أهل دينها • فإن كانت حربية فالكرهية أشد ، لأنه لا يؤمن ما ذكرناه ، وأنه يكثر سواد أهل الحرب ، وأنه لا يؤمن أن يسبي ولد منها فيسترق» (٢) •

وقال ابن حبيب : ونكاح اليهودية والنصرانية • وإن كان قد أحله الله - مستثقل ومذموم •

(١) المائة : هـ

(٢) المذهب للنووي ٢ / ٤٢

وقال اسحق بن ابراهيم الحربي : ذهب قوم الى أن آية البقرة هي الناسخة لآية المائدة فحرموا نكاح كل مشركة كتابية أو غير كتابية .

• وقال الرازي عن من يفرقون بين الكتابية والمشركة :
انهم يفرقون بينهما بأن المشركة متظاهرة بالمخالفة والمناصبة قلعل الزوج يحبها ، ثم انها تحمله على المقاتلة للمسلمين ، وهذا المعنى غير موجود في الذمية ، لأنها مقهورة راضية بالذل والمسكنة فلا يفضى حصول ذلك النكاح الى المقاتلة (١) .

وعند مناقشة دعوى حل زواج الكتابيات في العصر الحديث مطبقة على هذه الشروط نرى الآتى :

أولاً : شرط العفة في الكتابية :

ونحن لا نكاد نجد مسلماً يقع في حبائل كتابية الانقيصة هوى جنسى استدرجته الكتابية الى نفسها عن طريقه وهذا الهوى الجنسى لا يقع الا مع السفور والتبرج والنزق والخداغ الماكر .. فهذا الشرط مفقود .

ويقول الشيخ صالح الأطرم : ان الأصل في الفروج التحريم ولم يباح من الكافرات الا الكتابيات العفيفات (الخضعات لأحكام الاسلام) ، وهل يستطيع أحد أن يحقق زوجة تجتمع بها

(١) الفخر الرازي ٦/٦٢ .

هذه الصفات في احدى هذه الدول ؟ الظاهر انه لا يستطيع
أن يحقق هذا الشرط .

ثانيا : أن تكون متمسكة بدينها .

والحكم على امرأة بأنها متمسكة بدينها أو غير متمسكة
يقتضي دراسة راغب الزواج يكتابية أن يدرس دين زوجته أولا
ثم يخاطبها طويلا حتى يعرف مدى استمسكها بدينها ، فيراغتها
الى الكنيسة في مواقيت صلاة النصارى الى غير ذلك من
وسائل التعرف على دين امرأة وعلى مدى الالتزام الفعلى
بهذا الدين .

وهذا ما ليس له وقوع ، فان معظم الذين نراهم تزوجوا
بكتابات لا يكون عندهم استبصار بأقطار دينهم فضلا عن أن
يكون لهم تصور لمفهوم دين آخر ، وهذا فضلا عن أن معرفة
استمسك المرأة بدينها لا تتم الا بالوقوع في محظورات كثيرة :
أولها ضرورة المخالطة ، وثانيها دخول الكنيسة .. وكل ذلك
يجعلنا نقول ان تحقق هذا الشرط متعذر ، وذلك لتعذر معرفة
تمسكها بدينها .

ثالثا : أن تكون ذمية خاضعة لمسيطرة المسلمين .

وهذا الشرط غير موجود الآن ، لأن اليهود لا يزالون في
موقف الاستعلاء وفرض سلطانهم على مقدسات المسلمين .

والنصارى حتى في بلادهم التي هم فيها أقلية - كنصارى مصر -
يملكون من المال ومراكز السيطرة الاقتصادية والإعلامية
والتدريس • ومجالات الخدمة كالطب والصيدلة وأسباب
السياسة كلعبة الوحدة الوطنية ، ما جعلهم أخذوا فوق حقوقهم ،
وجعلهم فوق مظلة الخضوع أو الخنوع لسيطرة المسلمين ••
فهذا الشرط كذلك غير قائم •• وما ينبغي عليه ينبغي أن يلغى ••

رابعاً : قول النورى عن رجل من أهل الكتاب أنهم اليهود
والنصارى ومن دخل في دينهم قبل التبديل ، يجعلنا نتساءل :
« وهل في العالم اليوم يهودية أو نصرانية من غير تبديل » (١) •

خامساً : وقول الرازى عن الفرق بين المشركة والذمية
الكتابية : « وهو أن الكتابية مقهورة راضية بالذل والمسكنة »
انما هو قول باطل • فإتينا عند مراجعة أحوالنا لا نجد الكتابية
اليوم مقهورة ولا راضية بالذل والمسكنة • وانما تجددها كثيراً
ما تعلن أنها صاحبة بلاد المسلمين ، وأن المسلمين زعاع مغتصبون
أموال النصارى •

كما أن وصف المشركة بأنها متظاهرة بالمخالفة والمناسبة •••
هو الوصف القائم بالكتابيات اليوم ، فبكل اعزاز واستعلاء
ومناصبه تعلن المخالفة بإظهار الصليبان الذهبية الكبيرة المعلقة

(١) انظر فصل « نشأة القول بالنسخ » في كتابنا « النسخ في
الشريعة الإسلامية كما أفهمه » •

على الصدور أو في مقدمة سيارتها ، وغير ذلك من كل صور الاستفزاز والاستملاء ..

ومن أجل ذلك قلنا : ان الشروط التي وضعها القائلون بحل زواج المسلم بالكتابية غير موجود عند التطبيق في عصرنا .. ومن ثمة ينبغي القول بوجوب الامتناع عن زواج الكافيات لفقدان شروط الاباحة .

* * *

● مناقشة النحاس في دفع ابن عمر :

قال النحاس ساق القرطبي عن ابن عمر : « كان اذا سئل عن نكاح الرجل اليهودية أو النصرانية قال : حرم الله المشركات على المؤمنين ، ولا أعرف من الأشراك أعظم من أن تقول المرأة ربها عيسى . وهو عبد من عباد الله » .

ثم قال النحاس : وأما حديث ابن عمر فلا حجة فيه لأن عبد الله بن عمر كان رجلاً متوقفاً ، فلما سمع الآيتين وفي واحدة التحريم ، وفي الأخرى التحليل ، ولم يبلغه النسخ .. توقف ولم يؤخذ عنه ذكر النسخ ، وإنما تؤول عليه ، وليس يؤخذ بالناسخ والمنسوخ بالتأويل .

أقول : الحق أن الحجة في قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ولا حجة في قول النحاس ، لأنه إذا كان ابن عمر لم يبلغه النسخ ، ولم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث

صحيح ولا حديث سقيم يقول : يجب العمل بآية كذا ويبيطل
العمل أو يوقف العمل بالآية التي تناقضها . اذا كان هذا صحيحا
ومعلوما . فان دعوى النسخ مرفوضة ، وقد بينا فساد دعوى
النسخ في بحثنا هذا وفي كتابنا « النسخ في الشريعة الاسلامية
كما افهمه » وكتابنا « لا نسخ في القرآن » . لماذا ؟ » .

ولم يعرف ابن عباس ولا غيره من الصحابة كلمة « النسخ »
بمعناها الاصطلاحية ، بل ولا عرفت الا بعد انتهاء عصر بني أمية .
وانما كانت ترد كلمة النسخ بمعنى الاستثناء أو تقييد المطلق
أو تخصيص العام ، أو تفصيل المجل أو بيان المجهول . وما
الى ذلك (١) .

(١) انظر فصل : « نشأة القول بالنسخ » في كتابنا « النسخ في
الشريعة الاسلامية كما افهمه » .

الفصل الثالث

الكتابات المحاربات .. ودفع شبهات

- الكتابة المحاربة .
- رفض الكتابة دفع الجزية يحرّمها
- الزواج بالأجنبيات ودعوى التسامح
- دعوى دعم الترابط
- دعوى اقتراب الكتابية من الاسلام
- زواج الاجنبيات في التوراة
- في القانون الوضعي
- الاحتجاج بزواج النبي كتابيات
- الاحتجاج ببعض الصحابة في عهد عمر .
- قاعدة تعارض الدليلين
- خاتمة

(٧ — جريمة الزواج بغير المسلمات)

الكتابات المحاربة .. ودفع شبهات

● الكتابة المحاربة :

قال الامام الشافعي : نختار للمرء أن لا ينكح حربية ، خوفا على ولده أن يسترق ، وهكذا لا ينكح المسلمة التي تقيم في دار الحرب^(١) ، حتى تنتقل الى دار الاسلام ، فان وجدت جاز مع الكراهية .

وهكذا الذي قاله بناء على أن هذه الكتابة الحربية ليست ذات أصل اسرائيلي كما قلنا ، وليست بكتابية من تنحدر من أصل عربي أو أوروبي أو أمريكي أو افريقي أو آسيوي ولم يولد من أصل اسرائيلي يرجع الى ما قبل الاسلام ، اذ لا عبرة بالتهود أو التنصر بعد الاسلام .

وبما أن هذا النوع قد انقرض فاننا نقول : ان الزواج بالكتابية المحاربة الآن حرام عند الشافعية ، لأنها ليست يهودية العرق .

وقال شمس الأئمة السرخسي في كتابه المبسوط : يكره للمسلم زواج كتابية في دار الحرب ، لأنه اذا تزوجها هناك .. ربما يختار المقام فيهم ، واذا ولدت تخلق الولد بأخلاق الكفار ، وفيه بعض الفتنة فيكره لهذا .

(١) الام : ٤ / ١٨١ .

وسئل ابن عباس عن نكاح الكتابية اذا كان أهلها أهل
حرب فقال : لا يحل . وتلا قوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله
ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون » (١) .

زاد القرطبي : قال المحدث : حدثت بذلك ابراهيم النخعي
فأعجبه ، وقد كره مالك تزوج الحربيات لعله ترك المولد في دار
الحرب ، ولتصرفها في الخمر والخنزير (٢) .

وقد كره الامام على ذلك أيضا ، بل الاجماع على
كراهية ذلك .

وأضاف صاحب الهداية أن زواج الكتابية الحربية ، وأكل
ذبيحة الكتابيين الحربيين كذلك لا يكون الا ضرورة (٣) .

ولما كان قد تبين لنا أن زواج الكتابيات غير مستساغ في
الحس الاسلامي لأن رائحة الشرك فيهن زاعقة ، فانه ليكون
أكثر قبحا عندما تكون الكتابية محاربة ، أو من قوم يحاربون
الاسلام والمسلمين .

(١) تفسير الخازن ٢ / ١٣ في تفسير آية : « والمحصنات » —
(التوبة : ٢٩) .

(٢) القرطبي في تفسيره لآية التوبة : ٢٩ .

(٣) الهداية « كتاب النكاح » ، والمبسوط للرخسى : د/٥٠ .

وكيف يجوز زواج الكتابية المحاربة ، والمحارب ليس له في الاسلام الا السيف والاستسلام للمسلمين بدفع الجزية ، أو اعتناق الاسلام : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق — من الذين أوتوا الكتاب — حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (١) .

بهذا أفتى ابن عباس ، وتابعه ابراهيم النخعي في فتواه كما قال القرطبي .

ونحن حين نتأمل أعمال الكفار اليوم نجدها كلها حربا للمسلمين أو قائمة على أساس خصومة محاربة . ولذا وجب أن لا نتزوج غير المسلمات أبدا مهما اختلفت نحلتهن وملتهن . فها نحن نرى الوثنيين الهنود يشنونها حروب ابادة للمسلمين في بلادهم ، كما يشنونها غارات شعواء ويدبرونها مؤامرات خبيثة ضد مسلمي باكستان وكشمير . كما أنها استعمرت حيدر آباد الاسلامية . وطردت « النظام » المسلم .

وكل مسيحيي العالم : أمريكا وانجلترا وفرنسا وهولندا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا واليونان وروما بل والحبشة واسرائيل وغيرهم لهم في حروب المسلمين من الخناجر المسمومة والملاطخة بدماء المسلمين ما يندى له جبين الحر والحرية .

(١) التوبة : ٢٩

هذا فضلا عما للألم من أثر تربوى وعقدى (اعتقادى) على الأولاد الذين تلدهم لنا نحن المسلمين . وهو أثر غير منكور ، ومن زار الجزائر والمغرب وتونس يعرف مدى خطر استشعار المواطنين المهجنين بخثولة المستعمرين لهم ، وما أثمره هذا من ضروب المعاناة التى تواجهها حركة التحرير والمقاومة والتعريب ، وكيف لا ؟ وقد ولدت أجيال تدين بالولاء لأخوانهم المستعمرين ولأمهاتهم من أصل صليبي أو يهودى . كيف لا .. وهؤلاء الأبناء أمهاتهم فى البدء يهوديات أو نصرانيات ، ومن ذرياتهم أبناء من أصل يهودى أو نصرانى تزوجوا نصرانيات ويهوديات . فوجد جيل ثان يهودى أو نصرانى لحما ودما ، وله من الاسلام اسم ينادى به مع كثير من التحريف كذلك .

* * *

● رفض الكتابية دفع الجزية يجرمها :

قال ابن العربى والخازن والبغوى : سئل ابن عباس رضى الله عنهما عن نساء أهل الكتاب فقال :

« من نساء أهل الكتاب من تحل لنا ، ومنهن من لا تحل لنا . ثم تلا قوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (١) .

(١) التوبة : ٢٩

فمن أعطى الجزية حل لنا نساؤه • ولهذا فان نكاح اماء أهل الكتاب لا يجوز ، لأنهن لا حرب عليهن » (١) •

وقال بعض العلماء : لا يحل زواج الكتابية الا أن تكون ذمية بمعنى أنها خاضعة لسيطرة المسلمين (٢) •

ومن ثمة لم يجوز زواج الكتابيات المعاصرات ، لأنهن جميعا وأهليهن لا يدفعن الجزية •

فان قيل : ان عدم دفع الجزية ناشئ عن قوة شوكة أهل الكتاب على المسلمين اليوم ، على الصعيد الدولي •

قلنا : اذن فقد اعترفتم أن لهم سلطانا علينا ، سواء من حيث كونهم ذوى دولة وصوله ، أو من حيث كونهم أفرادا مرتبطين بالتنظيم الدولي للصليبية العالمية والصهيونية العالمية ، أو يستشعرون بهذه المظلة العالمية فتنتفخ أوداجهم •• ولذلك رفضوا دفع الجزية وألزموا المسلمين في البلاد المحتلة جزية أخرى باسم الضرائب يدفع منها نفقات المبشرين وقوى الاحتلال السافر

(١) أحكام القرآن لابن العربي أبى بكر محمد بن منده — القسم الثانى ص ٥٥٤ — ٥٥٥ • وتفسير الخازن ١٣/٢ والبغوى بهامشه •

(٢) بحث حكم تزوج المسلم بغير المسلمة لصالح الأطرم بمجلة أضواء الشريعة العدد ٩ ص ٣٤٧

أو المعلن بمعااهدات الاستقلال أو الحكم الذاتي • والله يقول :
« ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » (١) •

فهذه الكتابية سيكون لها على أولادنا منها سبيل وأى سبيل،
اذ تشعر بأنها شريك ينتمى الى العنصر الظافر الذى يملأ اراضته
على المسلمين •

ويقول الشيخ صالح الأطرم : ان المسلم ممنوع أن يتزوج
بدار الحرب كما نص عليه فقهاء المسلمين ، مخافة أن يميل
اليهم ، أو يكثر سوادهم بأولاده ، أو يسيطروا عليهم ، أو يغيروا
ميولهم واتجاهاتهم الفكرية ، وهذا متحقق فيمن تزوج فى هذه
الدول من الجاليات الاسلامية ، لأنهم — أى أهل هذه الدول
الكتابية — فى حكم الحربيين للمسلمين ، اذ لا سيطرة للمسلمين
عليهم ، وهم جادون ومجتهدون بغزوهم الثقاقى المادى البحت
للمسلمين بشتى الأساليب ، بالتبشير وبذل الأموال والاشتراك
فى المنظمات ، ومحاولة التقريب بين النصارى والمسلمين ، واذابة
الشخصية الاسلامية بالشخصية النصرانية ، وازالة الفروق بين
المسلمين والكتابيين ، ومحاولاتهم لتشكيك المسلمين فى اسلامهم •

ومن كانت هذه صفاتهم ألا يعتبرون محاربين ؟ لأن الحرب
الحقيقية هى المركزة ضد العقيدة [الحرب الثقافية والعزوة
الفكرية] • أما الحرب العسكرية (حرب الأبدان) فهو فرع ونتيجة

(١) النساء : ١٤١

لغزو العقيدة وهذا هو واقع العالم اليوم : فعلى المسلمين المقيمين بالغرب ألا يتزوجوا بكتابية حيث انهم لا يستطيعون اقامة الحكم الشرعى فى الزواج ، فان كانت اقامة المسلم غير شرعية بينهم فليرجع الى بلاد المسلمين فيتزوج منهم • وان كان قد أسلم ابتداءً - وهو من أهل هذه الدول - فليدع زوجته الى الاسلام ثم يبقى على زواجه ، لأنهما دخلا بعقد معتقدين صحته ، ثم ان استطاع الهجرة الى بلاد المسلمين فليفعل ^(١) •

* * *

● شبهات - الزواج بالأجنبيات ودعوى التسامح :

زعم البعض أن زواجنا بالكتابيات الأجنبية يعلن عن التسامح فى الاسلام ، ويجر الى المودة •

وهذا قول باطل ، فهؤلاء الأجنيبات طابور خامس ، يعملن فى بلاد الاسلام - لحساب ادارات « المخابرات » فى بلادهن ، وقد تزلفن بهذا الزواج - هن وأهلوهن - لافساد بلادنا ، واتلاف عقائد أبنائنا ، والغالب عليهن أنهم من الساقطات ديناً ، اللاتى لا يعبان بدين ولا خلق ، بل وليبس للدين فى نفوسهن معنى ، ولا له فى عقولهن معالم أو صورة ، لا الاسلام ولا غيره من الأديان •

(١) اضواء على الشريعة - العدد ٩ ص ٣٦٣ •

وقد يكون زواج الأجنيبيات بأبنائنا في بلادنا — نوعا من طرائف الرحلات التي يآلفها الغربى مع صديق شرقى كريم .
وان جريمة الزنا بصورتها القبيحة في بلادنا ، لا تأخذ في بلاد الفرنجة لون البشاعة التي لها عندنا فالزوج الشرقى — عند الغربية — لا يفعل بزواجه أكثر مما يفعل أصدقائوها معها في أوقات الأنس والرضا ، فأى معرة فيه ؟ انها شىء آخر غير الكتابية في مصر عدا النادر ، فرضا المرأة الغربية هى وأهلها بهذا الزواج انما كان موجودا هناك — بخلاف مصر — لاختلاف في الطباع والعادات وفي المطابع السياسية والعائلية .

فانه من السهل جدا استغلال الزوجة الكافرة في بيت مسلم في مهمة التجسس ، وتنفيذ الدسائس والمؤامرات على الدولة الاسلامية واستئصال شأفتها ، وبماكانها اذا كانت تبغ من المكر والدهاء مبلغه ، أن تجعل من زوجها أداة طيعة لتحقيق هذه الأغراض .

يقول أبو الأعلى رحمه الله : «وما كل ذلك الا أخطار ومضار ظهرت سابقا ولا تزال تظهر حتى اليوم ، فمن ذا ترونها قد دنس نظامنا للحياة الاجتماعية بالعديد من تقاليد الشرك وعادات الجهل في الهند الا أولئك النسوة اللاتي تسرين الى بيوت المسلمين ، مع بقائهن على الشرك ، أو مع دخولهن فى الاسلام اسما ؟ ومن ذا ترونها قد أفسد الأجيال المسلمة فى دينها وأخلاقها الا أولئك الأمهات اللاتي أرضعن أولاد المسلمين بلبان الشرك والجاهلية من

صدورهن ؟ ومن ذا تروونه قد دفع الحكومات الاسلامية الى
الدمار — في معظم الأحيان — الا محبة أولئك الكافرات اللاتي
كن قد أصبحن متحكّمات في قلوب الأمراء المسلمين ؟ وماذا
تعتقدونه يهدم اليوم دعائم الحياة الاجتماعية في البلاد الاسلامية
الى حد كبير الا سيطرة أولئك الغربيات اللاتي فرضن أنفسهن
على أرباب الترف وأصحاب النفوذ في مجتمعاتنا ؟ » (١) .

وقال سيد قطب : « وها نحن نرى اليوم — أن هذه الزيجات
شر على البيت المسلم ، فالذى لا يمكن إنكاره واقعيا أن الزوجة
اليهودية أو المسيحية أو اللادينية تصبغ بيتها وأطفالها بصيغتها ،
وتخرج جيلا أبعد ما يكون عن الاسلام ، وبخاصة في هذا المجتمع
الجاهلي الذي نعيش فيه ، والذي لا يطلق عليه الاسلام الا تجاوزا
في حقيقة الأمر ، والذي لا يمسك من الاسلام الا بخيوط واهية
شكلية تقضى عليها القضاء الأخير زوجة تجيء من هناك » (٢) .

ورحم الله الامام الشهيد حسن البنا ، وقد تناول مصاحبة
الأخ المسلم للكفار العقائديين بأن عملية الشد والجذب بينهما في
خطورتها تمثل المقامرة ، فاما أن تكسبه واما أن يكفره ، وهكذا
حين نطبق كلامه بشأن الكتابية التي لها تعصب لدينها ، قد يبلغ
خطرها الى حد اخراج المسلم من دينه هو وأولاده وان لم تدخله
في دينها .. بل ان المقيطات اللاتي يتربين في ملاجئ النصارى

(١) الاسلام في مواجهة التحديات المعاصرة : ص ١٢٥ .

(٢) في ظلال القرآن ٢ / ٢٤١ .

تقرر فتح مدارس متوسطة لاعدادهن مربيات عقائديات وحاضنات يعملن في بيوت المسلمين لغرض تبشيري ، وفي غيرها لغرض تربوي ، وذلك للخروج من مشكلة تحريم الانجيل الزواج بالأجنب .

ان مشكلة الزواج بالأجنبيات ذات أبعاد خطيرة ومزمنة وقد تناولتها في مطلع هذا القرن العشرين أفلام المؤمنين والمؤمنات . وتناولت باحثة البادية هذه المشكلة وأجابت عما يتذرع به الشبان العائدون من الغرب بزوجات من هناك يمكن الرجوع اليها في كتابنا « المسلمة المعاصرة عند باحثة البادية »^(١)

* * *

● دعوى دعم الروابط :

يقال ان حل زواج الكتابيات يدعم الروابط بين المسلمين وغيرهم ، فنتاح فرص دراسة الاسلام واعتناقه^(٢) .

والحقيقة التي نراها أن هذه الروابط تزداد سوءا ، اذ يضطهد أهل الزوجة ابنتهم وزوجها ويتعصب أهل ملتها ضدهما ، ويحاولون أن يثيروا الفتن الطائفية بسببها ، اذ أنهم يعتبرون فتاتهم ساقطة ملحدة ولو علم الله فيها خيرا لهداها إلى الاسلام فأقامت مع زوجها بيتا اسلاميا ، ولكنها في الغالب تكون

(١) المسلمة المعاصرة ص ٥٩ - ٦٦

(٢) فقه السنة ٢٣٧/٦ وبمعناه في الظلال، والتفسير الواضح .

مندفعة وراء الجنس ، ولذلك فان أهلها يجعلون ذلك انتهاكا
للعرف ، وليس خروجاً من الدين .

وبهذا يستبين أن الزواج بالكتابات في بلادنا - يؤدي إلى
مفاسد تقتضى سن القوانين لحظره ، حرصاً على الاستقرار
والأمن الوطنى . وقوة الترابط بين طوائف المجتمع ، وما يسمى
بالوحدة الوطنية .

أما دعوى أن مصاهرة أهل الكتاب تجر إلى اسلامهم ، وتتيح
لهم الفرصة لدراسة الاسلام ، فان وقائع الأحوال تدل على
النقيض اذ أنهم يستشعرون بأنهم أعرق ديناً . وهذا وحده
حجاب كثيف يقف أمام أى حوار فى الدين .

ثم إن أيام الخطوبة التى تسبق الزواج هى أخصب أوقات
الاستهواء والايحاء . . فاذا لم يتم فيها الانجذاب الى الاسلام ،
فان وقوعه بعد الزواج والرزوح تحت أعباء الحياة الزوجية
وأثقالها يكون أندر من الكبريت الأحمر .

وهاكم رسول الله ﷺ تزوج صفية بنت حبي بن أخطب
زعيم اليهود ، وأكرمها غاية الاكرام ، ولم يثمر ذلك الزواج فى
قلوب أهلها الا مزيداً من الحقد (١) ، بينما كانت ثمرة زواج النبى

(١) فقه السيرة لمحمد الغزالى ص ٤٧٦ - ٤٧٧ الطبعة الرابعة
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وتهذيب سيرة ابن هشام لعبد السلام هارون
ص ٣٠٢ و ٣٠٨ و ٣٢٤ - ٣٢٥

من جويري تبنت الحارث بن أبي ضرار زعيم بني المصطلق - وكانوا مشركين - ثمرة طيبة ، اذ عفا أصحاب النبي ﷺ عن حقوقهم التي غنموها من قوم أصهار نبيهم ، فhez ذلك مشاعر بني المصطلق ودخلوا في دين الاسلام تباعا .

وها نحن نرى المبعوثين العائدين من الغرب متأبطين زوجات لهم من هناك .. مضى بهم العمر معظم أشواطه ، ولم تعتنق الاسلام منهن واحدة ، ولا دخل الاسلام من أهليهن وبلادهن بسبب المصاهرة أسرة ، ان لم تكن هذه الزوجة قد آمنت من قبل ، أو كانت قد كسبت ثقافة اسلامية واسعة ، معظمها بسبب التخصص في علوم الشرق .

بل اننا نجد هؤلاء المبعوثين عادوا مسلوبي الكرامة القومية ، والخلق الاسلامي ، ولا نجد امرأة تزوج بأجنبية كتابية ، وسلم له دينه الذي كان عليه قبل الزواج الا قلة لم تتجاوز ١٪ من العائدين .

● دعوى اقتراب الكتابية من الاسلام :

الذين يزعمون أن هنالك فرقا بين المشركة والكتابية يقولون لتبرير دعواهم : ان المشركة ليس لها دين يحرم الخيانة فهي موكولة الى طبيعتها وما ترتب عليه في عشيرتها ، وأما الكتابية

فليس بينها وبين المؤمن كبير مباينة ، فانها تؤمن بالله وتعبده ،
وتدين بوجوب عمل الخير وتحريم الشر^(١) .

وهذا وهم ، فالمشركة تؤمن بالله ربا ، وبإبراهيم أبا
« ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز
العليم »^(٢) .

وأما الأوثان فهي في صورتها كما قال القرآن الكريم
« ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى »^(٣) .

وأما الكتابية المسيحية فهي شر من المشركة الوثنية في
الجاهلية ، لأنها لا تؤمن بالله ربا وإلى جواره المسيح يقربها إلى
الله زلفى ، وإنما تكفر بوجود إله آخر غير المسيح ، فالمسيح في
اعتقادها هو الله ، وهو ابن الإله ، وهو ابن الإنسان كما قال
الإنجيل أيضا ، وهي لا تعبد غيره ، وإن تزلفت إلى القديسين
فالعاقبة هي المسيح ، وإذا هي تعبدت فوجهتها نحو من تعبد
باطلة لأنها لا تتجه إلى الله الواحد الأحد ، مخلصه له الدين
ولا مشركة به لها آخر .

والعبادة بهذه الصورة • على حد تعبير القانونيين : كأن لم
تكن والمشركة تجعل الناس سواسية ، أما الكتابية فتستشعر

(١) فقه السنة ص ٢٣٦ — ٢٣٧ — نقلا عن المنار : ج ٢
ص ٣٥٦ و ٣٥٧ وتبعهما في ذلك التفسير الواضح ص ٥٤ .
(٢) « خرف : ٩ (٣) الزمر : ٣ »

امتيازاً على غيرها لأنها من شعب الله المختار ، سواء في ذلك اليهودية والمسيحية ، ونشأ عن هذا الاستشعار استعلاء على غيرهم من الشعوب والملل «قالوا ليس علينا في الاميين سبيل»^(١) .
فمعتقد الكتائبين هي شر شرار العالمين ، لصلف أصحابها واستحلالهم دماء كل الشعوب .

وأما ايمان الكتائبيات بالآخرة ، فهو ايمان زائف ، لأنهم ينكر نصاراهم البعث يوم القيامة بالأجساد ، ويقولون بتناسخ الأرواح أحياناً ، ويقولون بأن النعيم والعذاب روحانيان فقط ، ولا يؤمنون بالنعيم الحسي المادي يوم القيامة .

وأما اليهود فليس في كتابهم المقدس ايمان بالآخرة ، وما جاء من ذكر الجزاء والمعاد ، فهو جزء في الدنيا ومعاد الى أرض فلسطين ، والتفتت بظلال القدس «أورشليم» وهذا هو السر في عنف قتال اليهود عن أسمى أمانيتهم . الموت في رحاب القدس . ثم لا بعث ولا ميزان ولا حور عين بعيداً عن القدس ولا بعد الموت وهذه الصورة لمعتقد الآخرة والجزاء عند الكتائبين شر من معتقد المشركين في الجاهلية الذين يحذرون حساب الله عليهم بأفعالهم ويؤمنون بيوم الحساب فيه بعث للأجساد والروح مما لهم وللنياق التي تعقر على قبورهم ، وفي هذا يقول شاعرهم :
فلا تكتنن الله ما في نفوسكم ليخفى ومهما يكتم الله يعلم

(١) آل عمران : ٧٥

ويقول في سجل الأعمال والحساب :

يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر ليوم حساب أو يعجل فينتقم^(١)

وأما القول بأنهم يدينون بوجوب عمل الخير والبعد عن الشر ، فذلك مردود ، لأن هذا الخير محصور في نطاق ملتهم ، أما غيرهم فهم يؤمنون بإيذائهم تعبدا كما ينص على هذا كل من التلمود والكتاب المقدس في العهد القديم ، والتاريخ القديم والوسيط والحديث يطفح بآيات بينات على هذه الحقيقة سواء مع الهنود الحمر أو مع المسلمين في الأندلس وفلسطين والقوقاز وأفغانستان وأرتيريا وأخيرا في أحداث لبنان ومحاولة القتلة الطائفية بمصر التي وقى الله البلاد شرها •

وما من صورة للخير تظهر في شكل مستشفى أو ملجأ أو مدرسة الا وهي الطعم الذي يبسر صيد السمك في خضم الحياة المتلاطمة الأمواج •• بينما صور الخير النقي في الجاهلية يصوره الشعر العربي في صور من المروءة هي مصابيح الغرب حتى الآن •

* * *

● زواج الاجنبيات في التوراة :

عرف اليهود أضرار الزواج بالاجنبيات فنهت بعض أسفارهم عن هذا وان أباحت أسفار أخرى للضرورة •

(١) معلقة زهير بن ابي سلمى •

ففى سفر عزرا : الاصحاحات من ٧ الى ١٠ نجد أن عزرا عندما لاحظ كثرة زواج قومه بالأجنبيات غضب وطاردهن وأطفالهن ، واعتبر هذا الزواج خطيئة كفر عنها الشعب بالصلاة عام ٤٥٨ ق م .

وهكذا قسا « نحميا » على الأجنييات (اصحاح : ١٣) — بينما سفر « دوث » — فى حديثه عن أم داود وهى موآبية ، يثبت أن الزواج بها لم يكن شرا ، فمن كداود عليه السلام الذى خلاصهم من عدوهم « وقتل داوود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء » (١) .

وهكذا يجد النصارى غضاظة فى الزواج بغير بنى ملتهم ، ولا يفعل هذا الا المنحلون (٢) والساقطات أو المنحلات غير المتمسكات بنصرانيتهم ، ولهم اجراءات كنسية معقدة اذا اختلف مذهب الزوجين .

وهذا يعنى أن الزواج مع اختلاف المذهب لا يكون الا ضرورة ، فان اختلف الدين كان أمرا ادا ، ولا تكذ تجد زواجا يتم بين اثنين أحدهما مسيحي والآخر يهودى الا ووراءه بعد سياسى . أو أن الاثنين لهما علاقات عاطفية ترتفع بهما فوق مستوى شعائرها الدينية . أو أن هناك ضرورة تعليمية أو اقتصادية أو غير ذلك من الضرورات .

(١) البقرة : ٢٥١

(٢) من ظلال القرآن ٨٤٨/٦

وإذا كان هنالك من يقول : انها قد تكون متدينة ويحمل الحديث الشريف : « فاطفر بذات الدين » على هذا التوسع ، فاننا نقول له : ان التي تتزوج بمن ليس على ملتها تخالف دينها • فكيف نسميها ذات دين •

ان الدعوة الى زواج مع المتغاضى عن دين الطرف الآخر ومذهبه مرفوضة في الاسلام والمسيحية واليهودية ولم يشر بها الا المارقون كالماسونية والبهائية والملاحدة • • والمعصوبة عيونهم عن نور الاسلام •

* * *

● وفي القانون الوضعي :

وتحصر القوانين الوضعية زواج الدبلوماسيين بأجنبيات الا باذن ولعله ترتضيها الدولة لكيلا تتسرب أسرار الدولة عن طريق الزوجات الأجنبيات الى دول أجنبية فاذا كانت المصلحة ذلك • والأدلة هي ما ذكرنا فاننا يجب أن نغلق الباب في وجه الفرنجيات وغير المسلمات جميعا للمصلحة ولدرء الخطر •

ونقول لمن يقولون : ان زواج الكتابيات فيه مصلحة ، ان القاعدة الأصولية تقول : دفع الضرر مقدم على جلب المصلحة والله أعلم بالصواب •

* * *

● الاحتجاج بزواج النبي من كتابيات :

ولا حجة لأحد في دعوى حل زواج الكتابية بتزوج النبي صفية بنت حبي بن أخطب زعيم اليهود وسيد بني النضير أو زواجه مارية القبطية لأنهما أسلمتا ، فقد ثبت اسلام صفية قبل بنائه عليهما صلوات الله وسلامه عليه ، كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صداقها (١) .

جاء في الاصابة عن أم المؤمنين «صفية» أنها تنزع بنسبها الى رسول الله «هارون بن عمران» أخى موسى بن عمران صلوات الله وسلامه عليهما . كانت — قبل أن تكون لرسول الله — زوجة لكنانة بن الربيع فقتل عنها يوم خيبر ، وكانت قد رأت في منامها أن قمرا هبط من يثرب (المدينة) فسقط في حجرها ، فقصت رؤياها على قومها فردوها اليها وقالوا لها قولاً شديداً ، فلما غزا رسول الله خيبر وأمكنه الله من أهلها جئ اليه بصفية فقال لها : لم يزل أبوك من أشد يهود عداوة لى حتى قتله الله ، فقالت : يا رسول الله .. يقول الله في كتابه : « ولا تزروا زرة وزر أخرى » (٢) . فقال لها رسول الله : اختارى .. فان اخترت

(١) المحلى ١١/١١٠ عن طريق البخارى وعبد الرزاق وحامد ابن سلمة من طرق مختلفة عن أنس بن مالك .

(٢) الانعام : ١٦٤ ، الاسراء : ١٥ ، فاطر : ١٨ ، الزمر : ٧ ، النجم : ٣٨ بلفظ : « ألا تزروا .. » .

الاسلام أمسكتك لنفسى وان اخترت اليهودية فعسى أن أعتقك
فتلحقى بقومك . فقالت : يا رسول الله لقد هويت الاسلام
وصدقت بك قبل أن تدعونى ، وما اى فى اليهود أرب ، وما لى
فيها والد ولا أخ ، وخيرتنى بين الكفر والاسلام فالله ورسوله
أحب الى من العتق وأن أرجع الى قومي : فقال رسول الله
ﷺ لمن حوله : « قوموا عن أمكم » وكان ذلك ايذاً بتثريبها
عليها السلام بزواجه ، وكان لها حينئذ سبعة عشر عاماً ، وكانت
رضى الله عنها من أوضاً نساء النبي وجهاً ، وأرضاهن له معاشره ،
وأدناهن من قلبه ورحمته ، وقد فاخرتها عائشة يوماً بأبيها
الصديق ، وفاخرها أخريات من أزواج النبي بآبائهن من قريش ،
فشكت ذلك الى رسول الله فقال لها : ان عدن فقولى : « أنا خير
منكن : أبى هارون ، وعمى موسى ، وزوجى محمد » عليهم
الصلاة والسلام ، فلما عاودنها الفخر قالت لهن مقال رسول الله ،
فما فاخرتها واحدة بعد ذلك . وكانت وفاتها سنة خمسين للهجرة
رضى الله عنها^(١) .

وكذلك أسلمت « مارية » ، ثم ان النبي أنجب من مارية
ولده بالتسرى لا بالزواج . فهي أمته التى أهداها اليه
المقوقس . والتسرى بالأمه متفق على جوازه مطلقاً .

(١) المرأة العربية فى ظلال الاسلام لعبد الله عفيفى (بك)
ص ٧٠ ، ٧١ — ومحاضرات الاذاعة اللاسلكية للجديلى المجموعة
الاولى الطبعة الثانية سنة ١٣٦٨ هـ — ١٩٤٩ .

وسكوت النبي عن اشتراط اسلام الكتابية عند تزوج المسلم
بها، انما هو اكتفاء بقريضة الحال الواقعة •

وقد روى عن عمر بن الخطاب تحريم الزواج بالكتابيات •
وحمل بعضهم عمله هذا على خشية انصراف المسلمين عن
الزواج بالمسلّمات •

ونحن نقول : وان هذا الذي حملوا عليه قول عمر هو الضرر
الذي يبينى عليه تحريم زواج الكتابيات قبل أن يعتنقن الاسلام ،
بل ان هذا التعليل لا يصلح لأن يكون دافعا عن رأى من يحلون
زواج المسلمين بالكتابيات ، اذ أن العلة التي قالوها وكانت في
عهد عمر لا تزال باقية •

ولكننا مع هذا نضيف أن الامام الشافعى روى عن عمر بن
الخطاب أنه قال : « ما نصارى العرب بأهل كتاب ، وما تحل لنا
ذبائحهم وما أنا بتاركهم حتى يسلّموا أو أضرب أعناقهم » (١) •

ومما لا ريب فيه أن الزواج بالكتابيات فتنة كبيرة ، وقد كان
من أثرها في باكستان ومصر وسوريا والكويت وغيرها من بلاد
المسلمين أن السيدات الغربيات قد دخلن في الكيان الاجتماعى
للمسلمين ، ثم عملن ما فى وسعهن لاستئصال الحضارة والقيم
الاسلامية •

وأخطر من هذا وأفظع : ما نشأ عن هذه الفتنة من النتائج

(١) الام ١٠٤/٤ ط ٢ - و ٦/٥

السياسية التي لا يستطيع مسلم — معها — أن كان في قلبه اسلام
وايمان — أن يتمالك نفسه عن الأسف والحزن •

وعلى هذا فان كان المخلصون من أفراد المسلمين يشعرون
اليوم بحاجتهم الى أن يقوموا في وجه هذه الفتنة العارمة ،
ويضعوا لها حدا معلوما • فلا شك أن ذلك — أن دل على شيء —
فانما يدل على حبهم للاسلام ونصحهم للمسلمين^(١) •

* * *

● الاحتجاج ببعض الصحابة في عهد عمر :

احتج البعض لباحة الزواج بالكتابية بما روى من أن بعض
الصحابة تزوج من الكتابيات كحذيفة تزوج يهودية في المدائن ،
ونهاه عمر عن ذلك وعثمان تزوج نائلة بنت الفرافصة الكلبية
وأسلمت عنده وكطلحة والجارود بن العلى •

والجواب : أن عمل الصحابة حين يخالفهم غيرهم لا يكون
حجة ، وبخاصة اذا وقع استنكار لفعلهم ، أو كان عملا له طابعه
الفردى ولم يأخذ طابع العموم • • وهذا هو الذى حدث • فقد
استنكر عمر بن الخطاب ما حدث ، وخدمت الفتنة فتجنبها
الصحابة والتابعون فلم يتزوجوا من الكتابيات قبل اسلامهن •

(١) أبو الأعلى المودودى : الاسلام في مواجهة التحديات
المعاصرة ص ١١٠ — ١١١ ط ١٩٧٤

فما روى من عمل بعض الصحابة - والصورة هكذا -
يسقط الاستدلال به... وفضلا عن هذا فهناك جهالة في الرواية
نمستها في زوجة حذيفة ، فقد اضطربت الرواية قيل انها نصرانية،
وقيل يهودية ، وقيل مجوسية (١) .

هذا فضلا عن أن عمل الصحابي ليس من الأدلة التي تثبت
بها الأحكام الفقهية ما لم يرد لنا قول عن رسول الله يدل على
مشروعية عمله . لأن عمل الصحابي قد يكون بناء على اجتهاد
شخصي وليس بناء على نص شرعي ، وربما كان غير مصيب في
اجتهاده ، ومن الصحابة من قال المحدثون : كانت لهم أعمال
بفتاوى خاصة بهم من رسول الله ﷺ . وهذا هو سبب قول
القائلين بأن عمل الصحابة ليس من مصادر الأحكام .

ويروى أنه عندما تأول طلحة بن عبيد الله وحزيفة بن اليمان
آية المائدة فتزوجا بكتابتين ، سخط عمر على تأويلهما للآية تأويلا
لا يتفق مع عموم آية المجادلة وآيات المتحنة وأمثالها في القرآن
الكريم ، وهم أن يسطو عليهما ، وحين قالوا لعمر : نحن نطلق
يا أمير المؤمنين فلا تحزن . قال رضى الله عنه : ان حل طلاقهن
فقد حل نكاحهن ، ولكن أنتزعهن منكم (٢) .

* * *

(١) المغنى لابن قدامة ٥٩٢/٦
(٢) تفسير الرازي ج ٦ ص ٦٧

● قاعدة تعارض الدليلين :

عندما لا يكون هنالك ضغط بأسباب شخصية على من يرى التزوج بكتابية وتسأله : هل ترى حل المحصنات من المؤمنات — في حكم الشرع بالحل — يرتفع الى مستواه شعورك بحل الكتابية الذي تستنبطه من الآية اليتيمة في سورة المائدة مع أنها غير قطعية الدلالة ، ومع عدم وجود نص آخر يشهد لمعنى الحل الذي عرضناه وعارضناه ، ومع فقدان أى حديث نبوى صحيح أو سقيم يقرر حل زواج المسلم بالكتابية ؟ انه لا أحد يقول : ان حل زواج الكتابية يرتفع دليله الى مستوى حل زواج المسلمات المحصنات وهذا وحده يجعل زواج الكتابية وملايين المسلمات من حوله عوانس أمر لا يقع في سمات الحل وانما يقع في موضع الشبهات التى في ضررها يقول الرسول « ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام » .

وقضلا عن هذا فانه من المقرر في أصول الفقه أنه اذا نهض دليل على التحريم ، ودليل على الحل وجب ترجيح دليل التحريم في الأبحاث (أى الفروج) لأن الأصل في الأبحاث الحرمة ودليل التحريم « ولا تنكحوا المشركات »^(١) ودليل الاباحة آية المائدة ولكن القائلين باباحة الكتابية نسوا « الأصول » فالواجب طبقا للقواعد الأصولية المجمع عليها أن نجنح الى

(١) البقرة : ٢٢١

ما يتفق وطبيعة البضع وهو التحريم ابقاء للحكم الشرعى على
الأصل حين يتساقط أو يتعارض الدليلان .

وهذا المسلك الأصولى سلكه فى الفتيا أمير المؤمنين عثمان بن
عفان رضى الله عنه ، فقد سئل عن الجمع بين الأختين فى ملك
اليمين ، — هل يحل لمن يملك أمتين هما أختان أن يستمتع بهما
معا — فقال : أحلتها آية « والمحصنات من النساء الا ما ملكت
أيماكنكم »^(١) وحرمتها آية « وأن تجمعوا بين الأختين الا ما قد
سلف »^(٢) .

ثم ذهب الى التحريم لأنه هو الأصل فى الأبضاع . فيجب
الميل الى ترجيح جانبه عند الفتوى كما ذكر الرازى فى تفسيره .

* * *

(٢) النساء : ٢٣

(١) النساء : ٢٤

خاتمة

هذه الدراسة أول دراسة مستقلة تتناول موضوعا حساسا هو زواج المسلم بالكتابية من حيث الحظر الشرعى والاجتماعى والسياسى . الى جانب الرد على شبهات القائلين بالمساواة فى الزواج بين جميع الطوائف الدينية على قدم المساواة . ثم هى فى نفس الوقت مناقشة لدعوى القائلين بان ما نزل من القرآن من تحريم زواج غير المسلمات منسوخ ، والقائلين بان تحريم زواج المشركات أيضا منسوخ باباحة زواج الكتابيات .

وندد بينا أن كتابيات العصر مشركات ولا يدخلن فى غمار الكتابيات عند الامام الشافعى وعطاء ، وبيننا أن التوراة ترفض زواج المؤمنين بها بأجنبية ، وبهذا فدعوى أبنائنا التقدميين ليست فى التوراة أو الانجيل أو القرآن ، بل هدم لكل هذه الكتب ، وليس طبيعيا أن يتزوج المسلم بغير المسلمة أيا ما كانت .

ووضحنا أن لفظ المشرك اصطلاح قرآنى يضم الكتابيات وغيرهن ، كما بينا أنه مع هذا فآية المائدة التى يستند اليها مبيحو زواج الكتابية مقيدة بعدة قيود منها أنها مقيدة بلفظ «من قبلكم» ومقيدة بالايمان بعد التهود أو التنصر ، وذكرنا على التحريم ، وناقشنا دعوى مزايا اباحية الكتابيات .

ثم ناقشنا دعوى القائلين بالتخصيص للآيات التى تقرر

تحريم زواج المسلم بالمشرقة والكافرة ورددنا على الأئمة
السيوطي ومكي وابن العربي ، وابن حزم وذكرنا رد الامام
الثلاثي الزيدي ثم رددنا على شبهات القائلين بأن النبي تزوج
بكتابيات وأن بعض الصحابة تزوج كتابيات كذلك ، وخلال ذلك
عرضنا لآراء أبي الأعلى المودودي وسيد قطب رحمهما الله ،
ومما انتهى اليه المودودي قوله :

«ويستدل من فعل سيدنا عمر رضي الله عنه ، على أنه من حق
أولى الأمر من المسلمين أن يصدروا أحكاما تحظر على رخص
الشريعة كلها اذا خيف أن يستغلها المسلمون استغلالا غير
مشروع ، وأنه يجوز تنفيذ مثل هذه الأحكام بدون استباحة
الحرام أو تحريم المباح • ولكن بشرط أن يكون القائمون بتنفيذها
على تفقه في الدين ليتورعوا عن مسخ روعة الاعتدال والتوازن
في شريعة الاسلام» (١) •

ومقالته هذه كانت قبل أن يبلغه رأيي هذا الذي نشر من
قبل والذي زدنا فيه كثيرا من التوضيح في هذه الرسالة التي
تتفرد بهذه الدراسة والله ولي المتوفيق •

(١) الاسلام في مواجهة التحديات المعاصرة : ص ٣٠

مُحتَوَاتُ الْكِتَابِ

الصفحة

المقدمة	٣
الفصل الأول : الزواج بالمشرقة والملاحدة	
(٥ - ٣٣)	

استقاط شرط الدين في الزواج	٧
زواج المشرقة والملاحدة والمرتدة	١٢
زواج المهجنة	١٤
رأى المودودي	١٥
القيود على زواج المسلم بغير المسلمة	١٦
ازواج بالكتابات في ديار الكفر	١٧
رأى الأستاذ سيد قطب	١٨
الكتابية المؤمنة بالثالوث أو البنوة	٢١
زواج الكتابي بمسلمة	٢٣
علة تحريم المشرقة	٢٣
اختلاف الدين والميراث	٢٤
نصارى اليوم ليسوا كتابيين	٢٤
من هم أهل الكتاب المقصودون في الآية	٢٩
الزواج بغير المسلمة انحراف	٣٢
مذهب الامامية	٣٢

الفصل الثاني : حظر الزواج بالكتابات

(٣٥ - ٩٦)

زواج الكتابيات في الجاهلية	٣٧
زواج الكتابيات في صدر الاسلام	٣٧

٤٠	مذهب عطاء بين رباح
٤١	مذهب الاباضية
٤١	الدروز
٤٢	دعوى فسخ آيتى البقرة والتمتحة
٤٣	بطلان دعوى النسخ
٤٤	العمل بالآيتين فى عهد النبى والصدىق
٤٦	اباحة الكتابيات ممن كن قبل الاسلام
٤٩	قيد الايمان لمن كن كتابيات
٥٣	شرط ايمان الاماء يمتد الى الحرائر
٥٧	عنة انفسخ بالردة
٥٨	النهى عن المودة والمواالة صيغة للتحريم
٦١	تاكيدات (التمتحة) تنافى النسخ
٦٥	الشرك اصطلاح لكل كافر
٦٧	السنة تسوى فى التعبير بين المجوس والكتابيين
٦٨	اندراج الكتابيات فى المشركات
٧١	اعتراض .. وجواب
٧١	هل العطف يقتضى المغايرة ؟
٧٤	الخبثات للخبثيين
٨١	لا حلال الا الطيب
٨٤	انقائون بتخصيص المشركات بغير الكتابيات
٨٤	مناقشة ابن العربى والسيوطى ومكى
٨٨	الثلاثى وانتخصيص
٨٩	مذهب الامامية
٨٩	مناقشة ابن حزم
٩٠	تطبيق شروط الغائلين باباحة الكتابيات
٩٥	مناقشة النحاس فى دفع ابن عمر

الفصل الثالث : الكتابيات المحاربات ودفع شبهات

(٩٧ - ١٢٢)

الصفحة

٩٩	الكتابية المحاربة
١٠٢	رفض الكتابية دفع الجزية يجرمها
١٠٥	شبهات : الزواج بالأجنبيات ودعوى التسامح
١٠٨	دعوى دعم الروابط
١١٠	دعوى اقتراب الكتابية من الاسلام
١١٣	زواج الأجنبيات فى التوراة
١١٥	زواج الكتابيات فى القانون الوضعى
١١٦	الاحتجاج بزواج النبی من كتابيات
١١٩	الاحتجاج ببعض الصحابة فى عهد عمر
١٢١	قاعدة تعارض الدليلين
١٢٣	خاتمة
١٢٥	محتويات الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٨٣/٢٣٣٦
الترقيم الدولي ٩٧٧-٣٠٧-٠١٢-٣

دار الترقيم الغزمية
للطباعة والنشر
المنزلة ٣ صحنه الموصلة
بيروت - لبنان